الجمعيّة العامّة

Distr.: General

August 20186

English Original:

ترجمة غير رسمية

مجلس حقوق الإنسان
الجلسة التاسعة والثلاثون
10-28 أيلول/ سبتمبر 2018
البندان 2 و10 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

التعاون التقني وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والإساءات منذ أيلول/ سبتمبر 2014

تقرير مفوض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان وفيه المخرجات التّي توصّل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المستقلّين وملخّص التعاون التقني المقدّم من مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان*

ملخّص

يتمّ تقديم التقرير الحالي تماشيًا مع قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 36/ 31. تتضمّن الأقسام I إلى VII من التقرير المخرجات والاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المستقلّين المعني باليمن الذي تَشكل بناءً على هذا القرار. أمّا القسم VIII فيلخّص المساعدة التقنية المقدّمة من مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان إلى اللّجنة الوطنيّة للتّحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

تعمّم المرفقات كما وردت*

المحتوى

المخرجات التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المستقلّين المعني باليمن

I. المقدمة والولاية..... 3
II. المنهجية..... 4-3
III. الإطار القانوني..... 5-4
IV. السياق..... 6-5
V. انتهاكات القانون الدولي..... 18-6
أ. الهجمات ضد المدنيين..... 9-6
ب. القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية..... 12-9
ت. الاعتقال التعسفي، الاختفاء القسري، التعذيب وسوء المعاملة..... 14-12
ث. انتهاكات حرية التعبير..... 15-14
ج. العنف الجنسي..... 16-15
ح. تجنيد الأطفال واستخدامهم..... 17-16
VI. المساءلة..... 18-17
VII. الاستنتاجات والتوصيات..... 19-18

المساعدة التقنيّة

VIII. المساعدة التقنيّة..... 20

المرفقات

1. تحديد الأطراف الفاعلة
2. القيود المفروضة
3. الفريق المشترك لتقييم الحوادث
4. الضربات الجوية ضد المدنيين

I. المقدّمة والولاية

1- تماشيًا مع قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 36/31، يغطّي هذا التقرير الفترة الممتدّة من 1 أيلول/ سبتمبر 2014 إلى 30 حزيران/ يونيو 2018. في قراره هذا المُعتمد في 29 أيلول/ سبتمبر 2017، طلبَ مجلس حقوق الإنسان من المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تأليف فريق من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن (فريق الخبراء) للعمل، في جملة أمور، على مراقبة أوضاع حقوق الإنسان وإعداد تقرير بشأنها، وإجراء تدقيق شامل في جميع الادعاءات بانتهاكاتٍ وإساءاتٍ لحقوق الإنسان الدولية ولغيرها من مجالات القانون الدولي المناسِبة والمطبقة في هذا الشأن، المُرتكبة من قِبل جميع أطراف النزاع منذ أيلول/ سبتمبر 2014، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الجنسانية المحتملة لمثل هذه الانتهاكات وتحديد الوقائع والظروف المحيطة بمثل هذه الانتهاكات والإساءات - وحيث أمكن تحديد المسؤولين عنها.

1. في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017، عيّن المفوضُ السامي السيد كمال جندوبي (من تونس) والسيد تشارلز غاراواي (من المملكة المتحدة) والسيدة ميليسا بارك (من أستراليا) للعمل كخبراء برئاسة السيد جندوبي.

2. دقّق فريق الخبراء في ادّعاءات بشأن انتهاكات وإساءات لحقوق الإنسان ومجالات القانون الدولي الأخرى المناسِبة والمطبّقة، التي ارتكبتها أطراف النزاع. بالإضافة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، طبّق الخبراء القانون الدولي الإنساني والقانون الدّولي للّاجئين والقانون الجنائي الدولي.

3. نظراً لمحدودية الوصول والمصادر والوقت المُتاح للخبراء من أجل تطبيق الولاية واسعة النطاق الموكلة إليهم، اختار الخبراء حوادث بناءً على مدى خطورة الادعاءات وأهميتها في إظهار أنماط الانتهاكات؛ والوصول إلى الضحايا والشهود والوثائق الداعمة؛ والمواقع الجغرافية للحوادث. كما نظر الخبراء في الأبعاد الجنسانية للانتهاكات وفي أثرها على المجموعات الأكثر ضعفًا. وفي ضوء تشديد الولاية على المُساءلة، ركّز الخبراء على تحديد وقائع الانتهاكات وظروفها وتحديد المسؤولين عنها متى أمكن.

4. يحاول هذا التقرير تحديد الجهات الفاعلة حيث أمكن وعند التعذر، يتم استخدام مصطلح "القوات الموالية للحكومة" للإشارة إلى أي من الجهات التي تحارب ضد قوات الحوثيين/ صالح ومصطلح "سلطات الأمر الواقع" للإشارة إلى الجهات التي تسيطر على صنعاء والمناطق الأخرى التي تعيش فيها الغالبية العظمى من السكان.

5. استخدم الخبراء في هذا التّقرير مصطلح "القوات الموالية للحكومة" للإشارة إلى الأطراف التي تحارب قوات الحوثيين/ صالح، ومصطلح "سلطات الأمر الواقع" للإشارة إلى الأطراف التي تسيطر على صنعاء والمناطق المجاورة حيث يعيش معظم سكّان اليمن.

6. إنّ التقرير لا يدعي شموليّةَ توثيقِه للعدد الاستثنائي للحوادث ذات الصلة التي وقعت ضمن المُدة التي تنصّ عليها الولاية. بالرغم من ذلك، يَعتبر فريق الخبراء أنّ التقرير يبيّن أبرز أنماط الانتهاكات.

II. المنهجية

7. قام الخبراء والأمانة العامّة بزيارات إلى عدن وصـــنعاء وصـــعدة والحديدة في اليمن، ودجيبوتي والأردن والمملكة العربية الســعوديّة وســويســرا والولايات المتّحدة الأميركيّة لكنّهم واجهوا قيوداً أمنيّة ولوجســتية

وإدارية هامّة في الإعداد لزيارات مخطّط لها إلى اليمن ولم يتمكّنوا من زيارة جميع المحافظات المتضـرّرة خصـوصًـا تعز. كذلك، أخذ الخبراء بعين الاعتبار تقارير ووثائق أخرى واسـتعرضـوا صـورًا فوتغرافية ومقاطع فيديو وصور أقمار صناعية.

8. وجّه فريق الخبراء الدعوات لتقديم المعلومات على شـبكة الإنترنت في شـباط/ فبراير 2018 مع تحديد 1 حزيران/ يونيو 2018 كموعد نهائي. كما أرسـل الخبراء طلبات خطيّة للحصـول على معلومات محدّدة إلى كلّ من الحكومة اليمنية في 17 نيسان/ أبريل 2018 والدول الأعضاء في التحالف في 23 نيسان/ أبريل 2018 وسلطات الأمر الواقع في صنعاء في 11 تمّوز/ يوليو 2018. لكنّهم لم يحصلوا على أيّ ردّ في هذا الصدد.

9. اعتمد فريق الخبراء، وكأولوية بالنسبة إليه، أفضلَ ممارسات تقصي الحقائق التي تهدف إلى ضمان سلامة الشهود والضحايا وأمانهم ورفاههم. ولهذه الغاية، يتضمن التقرير الحاليّ المعلومات الواردة من المصادر التي قد مَنحت موافقتها المستنيرة فحسب، بحيث لا يؤدي نشر تلك المعلومات إلى إلحاق أيّ ضرر بها. تقع المسؤولية الرئيسية في حماية الضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المتعاونين مع فريق الخبراء، على عاتق الدول التي يحملون جنسيّتها والتي يقيمون فيها.

10. تماشيًا مع الممارسة المرعِيّة، اعتمد فريق الخبراء معيارَ الإثباتِ التالي: "تَوفُّر أسباب وجيهة للتّصديق".

11. حيثما توصل فريق الخبراء إلى معلومات تربط مرتكبين مزعومين بانتهاكاتٍ محددة أو أنماطِ انتهاكات، أُحيلت هذه المعلومات إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بسرية تامة. أمّا في الحالات التي لم تتوفّر فيها معلومات كافية لتحديد أفرادٍ مسؤولين عن الانتهاكات، تمّ تحديد الجهة أو المجموعة المسؤولة متى أمكن.

12. يشكر فريق الخبراء الضحايا والشهود الذين شاركوه تجاربهم. يعبّر فريق الخبراء عن امتنانه للمساعدة التي قدّمتها الجهات الحكومية وغير الحكومية وللدعم الذي تلقّاه من وكالات الأمم المتحدة وشركائها.

III. الإطار القانوني

13. إنّ اليمن طرف في تسع معاهدات من أصل ثلاث عشرة معاهدة دولية عن حقوق الإنسان يبقى تطبيقها ساريًا في فترات النزاع المسلح. تقع على عاتق الحكومة اليمنية التزاماتٌ ايجابية في المناطق التي فقدت السيطرة الفعلية عليها .

14. تسيطر سلطات الأمر الواقع على مساحات شاسعة من الأراضي بما في ذلك صنعاء وتمارس في تلك المناطق وظيفة مشابهة لوظيفة الحكومة. وبهذا تكون مسؤولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

15. اليمن في حالة نزاع مسلح غير دولي. في هذا الإطار، تنشأ التزامات بالقانون الدولي الإنساني بموجب المعاهدات والقانون العرفي. وإنّ جميع أطراف النزاع بما في ذلك القوات المسلحة التابعة لها و/ أو الأشخاص أو المجموعات التي تعمل بناء على تعليماتها أو تحت إشرافها أو سيطرتها مُلزَمة بتطبيق القانون الدولي العرفي. اليمن وقوات التحالف والجهات الفاعلة غير الرسمية أطراف في النزاع ويجب عليها بالتالي الالتزام

بالمبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والاحتياط خلال الأعمال القتالية. علاوة على ذلك، يجب على جميع هذه الأطراف أن تحرص بشكل دائم على تجنّب السكّان المدنيّين والمدنيين والأهداف المدنيّة.

16. اليمن ليس طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من الدول الأخرى المشاركة في النزاع في اليمن. لكن جزءًا كبيرًا من نظام روما الأساسي يحاكي القانون الدولي العرفي.

IV. السياق

17. في العام 2011، قامت ثورة شعبية ضدّ نظام الرئيس علي عبدالله صالح الحاكم في اليمن منذ 33 عامًا. وقد أعطى اتفاق توسطت فيه دول مجلس التعاون الخليجي الرئيس صالح الحصانة ونَقلَ السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي. عندئذ عقد اليمنيون مؤتمر الحوار الوطني الذي رافقته عملية صياغة الدستور. ولكن في العام 2014 تصاعد الصراع بين القوات الموالية للحكومة بقيادة الرئيس هادي والحوثيين والمجموعات المسلحة حول ترتيبات تقاسم السلطة ومسودة الدستور. في أيلول/ سبتمبر من هذا العام استولى الحوثيون والمجموعات المسلحة المتحالفة مع الرئيس صالح على العاصمة صنعاء وأحكموا السيطرة عليها وعلى مناطق أخرى من البلاد.

18. في آذار/ مارس 2015، شكّلت المملكة العربية السعودية تحالفا ضمّ البحرين، مصر، الأردن، الكويت، المغرب، السنغال، السودان، و الإمارات العربية المتحدة[1] لبدء عمل عسكري بناء على طلب الرئيس هادي. تدعم هذا التحالف الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول وتقدّم له المشورة. أطلقت قوات التحالف حملة جوية مسبّبة خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وفي أكثر هذه الحوادث دمويّةً، استهدف التحالف في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 عزاء في القاعة الكبرى في صنعاء ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 132 مدنياً من الذكور وإصابة 695 آخرين بينهم 24 طفلًا. بالإضافة إلى الضربات الجوية، فرضت قوات التّحالف البحرية قيودًا شديدةً كما فرضت حصارًا بحكم الأمر الواقع على الموانئ اليمنيّة نهاية العام 2017 مما أعاق وصول الإمدادات الأساسية إلى البلاد. في آب/ أغسطس 2016، أغلقت قوات التحالف مطار صنعاء الدولي بشكل فعلي. ما يزال المطار مغلقًا أمام الطيران المدني حتى الآن.

19. تستمر الأعمال القتالية بشكل كثيف في بعض مناطق اليمن بالرغم من الأثر الإنساني الخطير على السكان المتضررين. ويُفاقم هذا العنف انعدام الأمن الغذائي ومحدودية الوصول الى الرعاية الصحية والقيود المفروضة على الواردات والسلع الحيوية. كذلك، كان لوقف دفع رواتب موظفي القطاع العام منذ آب/ أغسطس 2016 بعد نقل الحكومة للبنك المركزي من صنعاء إلى عدن، أثرًا مدمرًا على المدنيين.

20. عموماً، لم تتبدل الجبهات الأمامية بعد انقضاء ثلاث سنوات على القتال في حين تستمر السيطرة على الأراضي في التغير على المستوى المحلي. عززت الإمارات العربية المتحدة سيطرتها جنوبي اليمن مباشرةً أو عبر القوات التابعة لها أي قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية على الرغم من مقاومة الرئيس هادي لها وتبرّئه منها.

[1] قطر عضو لغاية تاريخ حزيران/ يونيو 2017

21. في العامين 2015 و2016 اجتاحت الهجمات الانتحارية وهجمات أخرى صنعاء وعدن ومناطق أخرى تبناها ما يسمى بالدولة الإسلامية والقاعدة مسببة عددًا كبيرًا من الضحايا.

22. في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 أطلق الحوثيون صاروخًا من اليمن باتجاه السعودية. بعد يومين أعلن التحالف عن فرض حصار تام على الحدود اليمنية الجوية والبحرية والبرية. في الأسابيع اللاحقة، رُفع هذا الحصار تدريجياً. في العام 2018 واصل الحوثيون إطلاق الصواريخ على المملكة العربية السعودية.

23. إن النظرة المبسطة التي تصنف النزاع كصراع ثنائي بين الحكومة من جهة وتحالف الحوثيين وصالح من جهة أخرى، بالرغم من أنها لم تكن يومًا دقيقة، أمست أكثر تشويشاً في السنة الماضية بسبب تغير التحالفات وانتشار المجموعات المسلحة وانقسام الفصائل.

24. بعد استمرار التوتر بين الحوثيين وحلفاء الرئيس السابق صالح اندلعت اشتباكات بينهما في كانون الأول/ ديسمبر 2017 في صنعاء، وقُتل صالح على يد الحوثيين. في كانون الثاني/ يناير 2018 أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أنشئ في أيار/ مايو 2017 حالة الطوارئ في عدن واندلعت اشتباكات مكثفة بين مناصريه وقوات الحكومة. وعاد الهدوء الحذر إلى عدن بعد تدخل التحالف. لا تزال قوات المجلس الإنتقالي الجنوبي المدعومة بشكل كبير من الإمارات العربية المتحدة تسيطر على أهم المدن جنوبي اليمن.

25. في حزيران/ يونيو 2018 أطلق التحالف والقوى الموالية له عدواناً على الحديدة ولكن تم وقفه ظاهريًا بعد بضعة أسابيع من أجل السماح للأمم المتحدة بالقيام بجهود الوساطة. وفيما هرب أكثر من 120 ألف نازح من المحافظة، حذرت الوكالات الإنسانية من الخطر الجدي على المدنيين في حال تضرر مرفأ المدينة الحيوي جراء القتال.

26. منذ آذار/ مارس 2017 صنّف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث بلغ وفقاً لهذا المكتب عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية 22.2 مليون شخص بينهم 11.3 مليون شخص في حاجة ماسة إليها، من أصل 29.3 مليون نسمة، وذلك حتّى تاريخ نيسان/ أبريل 2018. يطال النقص مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الصحة وغذاء والسكن والصرف الصحي والمياه والحماية.

V. انتهاكات القانون الدولي

أ. الهجمات ضد المدنيين

27. وصل عدد الإصابات في صفوف المدنيين في اليمن من آذار/ مارس 2015 حتى حزيران/ يونيو 2018 إلى 16706 بينهم 6475 قتيل و10231 جريح، في حين يُرجح أن يكون العدد الحقيقي للخسائر البشرية أعلى من ذلك بكثير.

28. تسبّبت غارات التحالف الجوية في سقوط معظم الإصابات المدنية الموثّقة. في السنوات الثلاثة الماضية استهدفت هذه الغارات الجوية مناطق سكنية وأسواق وجنازات وحفلات زفاف ومرافق احتجاز وقوارب مدنية كما لم تسلم المرافق الطبية من القصف الجوي. حقق فريق الخبراء في 13 حادثة من هذا النوع عبر إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود والعودة إلى مصادر موثوقة أخرى وتحليل صور الأقمار الصناعية والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو وزيارة المواقع في محافظات صنعاء وصعدة والحديدة.

29. تأثرت المناطق السكنية بشكل متكرر بالغارات الجوية التي سببت في أغلب الأحيان دمارًا هائلًا وخسائر بشرية بين المدنيين. استعرض فريق الخبراء 60 حادثة استهدفت فيها الغارات الجوية المنازل والمباني السكنية متسببة بمقتل 509 مدنيين بينهم 84 امرأة و233 طفلا. كذلك، حقق الخبراء في الغارات الجوية التي استهدفت في 25 آب/ أغسطس 2017 مبنى سكنياً في منطقة فج عطان في مدينة صنعاء وأسفرت عن مقتل 15 مدنيًا على الأقل وجرح 25 آخرين. كان بين الضحايا 7 نساء و11 طفلاً. كما حقق فريق الخبراء في الحادثة التي وقعت يوم 20 كانون الأول/ ديسمبر 2017 في منطقة باب نجران في مدينة صعدة ضمن محافظة صعدة حيث استهدفت 3 غارات جوية تابعة للتحالف منزل أسرة ما أسفر عن مقتل 12 مدنيًا بينهم 3 نساء و3 أطفال على الأقل.

30. استعرض فريق الخبراء 29 حالة عن الغارات الجوية على الأماكن العامة بما في ذلك الهجمات على الأهداف في مناطق ذات كثافة سكانية عالية والتي أسفرت، بحسب الإفادات، عن مقتل 311 مدنياً. كذلك حقق فريق الخبراء في حادثتين استهدفت فيهما الغارات الجوية فنادق ومنها الغارة الجوية يوم 23 آب/ أغسطس 2017 في منطقة بيت أثري في مديرية أرحب في محافظة صنعاء والغارات الجوية يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 والتي استهدفت أحد الفنادق في سوق الليل في محافظة صعدة وأدت إلى مقتل أكثر من 55 رجلًا مدنياً وجرح 50 آخرين. ووقع في كل من الحالتين 12 فتى على الأقل من بين الضحايا.

31. كما استعرض الخبراء 11 حادثة استهدفت فيها الغارات الجوية الأسواق. وفي حادثة فظيعة للغاية أسفرت غارات قوات التحالف الجوية على سوق الخميس في مديرية المصطبة في محافظة حجة عن مقتل 107 مدنيين من بينهم 25 طفلًا في 15 آذار/ مارس 2016. منذ تحديد ولاية فريق الخبراء، تم استهداف 5 أسواق على الأقل. وحقق فريق الخبراء في الغارات الجوية التي وقعت يوم 26 كانون الأول/ ديسمبر 2017 على سوق محاصيص في تعز والتي أدت إلى مقتل 36 مدنيًا من الذكور على الأقل وإصابة 46 آخرين.

32. ولم تسلم الجنازات والأعراس في هذه الهجمات واستعرض الخبراء 5 غارات جوية استهدفت هكذا تجمعات، ومنها الهجوم في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 على القاعة الكبرى في مدينة صنعاء أثناء تشييع والد أحد كبار المسؤولين والذي أودى بحياة ما لا يقل عن 132 مدنياً وجرح 695 بينهم 24 صبياً. كما حقق فريق الخبراء في غارة جوية للتحالف يوم 22 نيسان/ أبريل 2018 على قرية الرقة في منطقة بني قيس في محافظة حجة والتي استهدفت حفل زفاف. قُتل ما لا يقل عن 23 مدنياً من الذكور من بينهم 8 صبيان.

33. استعرض الخبراء 4 غارات جوية استهدفت مراكز للاحتجاز منذ بداية النزاع بما في ذلك الغارات الجوية على سجن مديرية الأمن في قضاء الزيدية في محافظة الحديدة والتي قُتل فيها ما لا يقل عن 63 مدنيًا ذكرًا معظمهم من المعتقلين. حقق الخبراء في الضربات الجوية لقوات التحالف التي وقعت يوم 13 كانون الأول/ ديسمبر 2017 على مرفق احتجاز ضمن معسكر للشرطة العسكرية في مدينة صنعاء حيث قُتل ما لا يقل عن 39 مدنيًا من الذكور، بعضهم من المعتقلين وبينهم 8 صبيان.

34. استعرض الفريق 9 من أصل 11 حادثة لغارات جوية استهدفت قوارب مدنية قبالة شواطئ الحديدة من تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 وحتى أيار/ مايو 2018 كما حقق في اثنتين منها. أدت هذه الهجمات إلى مقتل أو اختفاء حوالي 40 من صيادي الأسماك. كما تم استعراض حادثة أخرى وقعت يوم 17 آذار/ مارس 2017 حيث قُتل 32 لاجئا صوماليًّا بينهم 11 امرأة صومالية ومدنيّ يمنيّ واحد بالإضافة إلى 10 آخرين اعتُبروا في عداد المفقودين عندما استهدفت طائرة تابعة للتحالف قاربهم.

35. على الرغم من الحماية الخاصة الممنوحة للمرافق الطبية والمواقع التعليمية والثقافية والدينية بموجب القانون الدولي الإنساني، فقد تضرر أو دُمر عدد كبير منها جراء غارات التحالف الجوية طيلة فترة النزاع. استعرض الخبراء المعلومات المتعلقة بما لا يقل عن 32 من هذه الحالات. وحصل الخبراء على معلومات موثوقة تفيد بأن قائمة "الأهداف المحظورة"- no-strike list - للاماكن المحمية، لم تُعمَّم على قادة التحالف على النحو الواجب.

36. أُلْحَقَ عددٌ من الغارات جوية الضرر بمرافق تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود ، ومن بينها الغارة التي وقعت في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2015 (عيادة، مديرية حبان، محافظة تعز) ، وتلك التي وقعت في 21 كانون الثاني/ يناير 2016 (سيارة إسعاف، محافظة صعدة) ، والغارة التي وقعت في 15 آب/ أغسطس 2016 (مستشفى، منطقة عبس، محافظة حجة). عِلماً أنه كان قد تم تبادل إحداثيات جميع هذه المواقع مع التحالف وأنَّ سيارة الإسعاف كانت تحمل علامة واضحة. وفي 11 حزيران/ يونيو 2018 أفادت المنظمة أن غارة جوية أصابت مركزًا جديدًا لعلاج الكوليرا في مديرية عبس في محافظة حجة بالرغم من تبادل إحداثيات هذا المرفق مع التحالف في 12 مناسبة.

37. تثير القضايا المحددة التي حقق فيها الخبراء مخاوف جدية حول عملية الاستهداف التي يطبّقها التحالف. طلب الخبراء من التحالف الحصول على معلومات محددة حول عملية الاستهداف المعتَمدة ولكنّه للأسف لم يتلق أي رد حتى تاريخه. ولا تقدم التقارير العلنية المختصرة للفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع للتحالف أي تفاصيل حول عملية الاستهداف. ولذلك اقتصر عمل الخبراء على النظر في نتائج الغارات الجوية.

38. بناءً على الحوادث التي تمت دراستها والمعلومات الواردة بشأن عملية الاستهداف، تتوفر لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للإعتقاد بما يلي:

أ. بغياب أي هدف عسكري ظاهر في الجوار، فإنّ الأهداف التي يتمّ ضربها تثير مخاوف جدية بشأن احترام مبدأ التمييز وكيفية تحديد الأهداف العسكرية واختيارها. وإنّ استخدام الذخائر الموجهة بدقة يشير عادة إلى أن ما تم ضربه هو الهدف.

ب. يثير عدد الضحايا المدنيين مخاوف جدية بشأن طبيعة تقييمات التناسب المعتمَدة ومدى فعاليتها.

ت. يثير توقيت بعض الهجمات وخَيار الأسلحة المستخدمة مخاوف جدية بشأن طبيعة أي تدابير احترازية معتمَدة ومدى فعاليتها.

ث. إنّ الفشل في التأكد من استطاعة جميع القادة المعنيين الوصول إلى "قائمة الأهداف المحظورة"- no-strike list - للاطلاع عليها، يثير مخاوف جدّية بشأن القدرة على الالتزام بالحماية المخصصة لهذه الأهداف.

ج. إنّ شنّ "الضربات المزدوجة" المتقاربة زمنيًّا، في بعض الحالات، وإصابتها أوائل المستجيبين يثير مخاوف جدية بشأن ما إذا كان يتم إعداد تقييمات تناسب مُحدَّثة واتخاذ تدابير احترازية في الضربات التالية.

39. في عملية الاستهداف، إذا وُجدت أخطاء تؤدي بالفعل إلى تبديد الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني، فهي قد تشكّل انتهاكات. وقد ترقى هذه الأفعال، حسب الظروف، إلى جرائم حرب مرتكبة من قبل أفراد على كل المستويات في الدول الأعضاء في التحالف وفي الحكومة اليمنية بما في ذلك المسؤولين المدنيين.

40. أسفرت هجمات القصف والقنص من قبل أطراف النزاع عن أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين في محافظات حجة ولحج ومأرب وتعز. وقد ركّز فريق الخبراء على مثل هذه الهجمات في مدينة تعز، وهي مدينةٌ ذات بيئة حَضرية تشهد جزءًا من القتال الكثيف والدائم في البلاد. لم يتمكن فريق الخبراء من الوصول إلى تعز لأسباب أمنية لكنه حصل على المعلومات من مصادر موثوقة متعددة.

41. تعقّد الوضع في تعز لكثرة الجماعات المسلحة الناشطة في المدينة بما فيها قوات الحوثيين/ صالح والقوات الموالية للرئيس هادي والميليشيات السلفية وميليشيات حزب الإصلاح والجماعات الجهاديّة. ويتحمل الكثير من الأطراف المحاربة في تعز مسؤولية وقوع ضحايا من المدنيين. بينما تتغير خطوط المواجهة بشكل مستمر داخل المدينة نتيجةً للاشتباكات المستمرة، حافظت قوات الحوثيين/ صالح على سيطرتها على المرتفعات المحيطة بالمدينة منذ بداية النزاع. وقد جمّع فريق الخبراء تقارير عن القصف الذي قامت به قوات الحوثيين/ صالح من المرتفعات ومن الأجزاء الواقعة تحت سيطرتها في المدينة والذي أدى إلى معظم الاصابات بين المدنيين. ومع ذلك فإن تحديد على من تقع مسؤولية سقوط الضحايا المدنيين في تعز، يقتضي مزيدًا من التحقيق.

42. تُظهر المعلومات المتوفرة لدى فريق الخبراء تعرّض مدنيين ومن بينهم نساء وأطفال للقصف والقنص من قِبل قوات الحوثيين/ صالح ومن أطراف أخرى في النزاع أثناء تواجد هؤلاء المدنيين في بيوتهم أو بجانبها، وأثناء جلبهم للمياه من الآبار المحلية، وفي طريقهم لشراء الطعام، وأثناء تنقّلهم للحصول على الرعاية الطبية وتنقلهم لتوصيل المواد الضرورية. وقد ادّعى بعض الشهود أنهم تعرضوا لهجمات شبه يومية في نطاق سكنهم.

43. أفاد عدد كبير من الشهود، وعلى نحو متَّسق ، أن ضربات الهاون والمدفعية والسلاح الخفيف أتت بانتظام ومن ناحية هضبة تبّة سوفتيل وهضبة الصَلال وهضبة الدفاع الجوي وهضبة الدفاع المركزي بالإضافة إلى الخولة والحرير والحوض والصالحين وجبال القحوص والتي كانت جميعها تحت سيطرة قوات الحوثيين/ صالح عند وقوع تلك الهجمات.

44. لقد وجد عدد ضئيل من الضحايا أنفسهم عالقين وسط تبادلٍ لإطلاق النار، ولكن كثيرين منهم قالوا أنهم حينئذٍ لم يكونوا قرب مناطق ناشطة بالأعمال العدائية أو قرب قواتٍ أو أهداف عسكرية، وقد استطاع الشهود في كثير من الأحيان تأكيد هذه المعلومات.

45. إن فريق الخبراء قلقٌ إزاء ما زُعم حول استخدام قوات الحوثيين/ صالح لأسلحة ذات تأثير واسع النطاق في حالة حرب المدن إذ أن استخدامها في بيئة مُدُنية يُعد عشوائيًا. من الممكن أن تُشكل هكذا أفعال انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

ب. القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية

46. ظلت القيود المفروضة على وصول المساعدات تشكّل عائقًا خطيرًا في اليمن. إن القانون الدولي الإنساني يوجب على جميع أطراف النزاع تسهيل مرور الإغاثة الإنسانية بشكل سريع ومن دون أي عوائق بما في ذلك الأدوية والمواد الغذائية والمواد الأخرى الضرورية للبقاء على قيد الحياة.

47. منذ آذار/ مارس 2015، فرض التحالف في اليمن قيودًا بحريّة وجويّة مُحكمة وبدرجات متفاوتة مستندًا إلى أحكام قرار مجلس الأمن رقم 2216 بشأن حظر الأسلحة. قبل النزاع كان اليمن يستورد حوالي 90% من المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والوقود. كان لحصارات الأمر الواقع هذه آثارًا واسعة النطاق ومدمرة على السكان المدنيين خصوصًا في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع.

48. بعد فرض قيودٍ صارمة، تم إنشاء آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن لتسهيل الشحن التجاري إلى موانئ البحر الأحمر التي لا تقع تحت سيطرة الحكومة. بالرغم من ذلك، استمر التحالف بإجراء عمليات تفتيشٍ إضافية، وعلى قاعدةٍ تبدو تعسفية، مَنَعَ بواخر من الدخول. كذلك لم يُصدر التحالف قائمة مكتوبة بالمواد المحظورة علمًا أنه يتم منع بعض المواد من دون سابق إنذار. وفيما تصل مدة الحصول على تصريح من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن إلى 28 ساعة كمعدلٍ عام، قد يستغرق الحصول على تصريح إضافي من التحالف بضعة أسابيع.

49. في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، رداً على الصواريخ التي أطلقها الحوثيون على السعودية، فرض التحالف حصارًا تامًا على كافة الحدود اليمنية مانعًا جميع المساعدات الإنسانية والمواد التجارية بما فيها الأغذية والوقود من الدخول إلى البلاد. وبعد أن أعلن التحالف أنه قد يسمح بدخول "المواد الإنسانية والإغاثية الطارئة" وصلت أولى شحنات المواد الغذائية إلى الحديدة بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر. فيما دخلت أول باخرة محملة بالوقود في 22 كانون الأول/ ديسمبر. في نيسان/ أبريل 2018 أعلن التحالف عن إعادة فتح كل الموانئ. إلا أنه حتى حزيران/ يونيو 2018 كانت القيود ما تزال موجودة.

50. إن الطبيعة التعسفية للقيود، والتي فاقمها الحصار المفروض في تشرين الثاني/ نوفمبر، تركت أثرًا مروعًا (مثبِّطًا) على الشحن التجاري.

51. وكان أثر هذه التطورات على السكان المدنيين هائلًا. كذلك تراجعت وبشكلٍ كبير إمكانية الوصول إلى المواد الغذائية والوقود نتيجةً لارتفاع تكاليف توصيل هذه المواد إلى الأسواق. وقد طالت هذه التكاليف المرتفعة المستهلكين حيث أمست الكميات المحدودة من السلع بعيدة المنال من حيث التكلفة بالنسبة لغالبية السكان. وقد تفاقمت المشكلة أكثر بسبب توقف الحكومة اليمنية عن دفع أجور موظفي القطاع العام، حيث تأثّر ربع السكان بهذا منذ آب/ أغسطس 2016. بالتالي فإن الآثار المترتبة عن ارتفاع الأسعار وتضاؤل القدرة الشرائية كانت كارثية على سكان اليمن.

52. وكان من الممكن توقع الضرر الذي سيلحق بالسكان المدنيين في اليمن بسبب تشديد القيود على الواردات البحرية، لأن اليمن كان معتمدًا على الواردات بشكل أساسي منذ ما قبل النزاع. علاوة على ذلك بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 سلّط المجتمع الدولي الضوء مراراً وتكراراً على تأثيرات القيود المفروضة وحذّر من الآثار الكارثية التي قد تنجم عن إغلاق الموانئ المُعلَن عنه. كذلك تثير مدة فرض القيود مخاوف إضافية تجاه ضررٍ نُظُميٍ يصيب الاقتصاد.

53. حتى تاريخ نيسان/ أبريل 2018، كان حوالي 17.8 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي و8.4 مليون كانوا على شفير المجاعة. كما كانت المرافق الطبيّة معطّلة وأمسى الوصول إلى المياه النظيفة أكثر صعوبةً وعانى اليمن من أوسع تفشٍّ للكوليرا في التاريخ الحديث.

54. وبالرغم من الأثر الكبير لهذه القيود على المدنيين، إنها على الأرجح لن تكون فعّالة في تحقيق الأهداف العسكرية المُعلنة بسبب غياب قائمة واضحة ومنشورة بالمواد المحظورة. كذلك خلال السنوات الثلاث من فرض القيود البحرية، لم يتم ضبط أية أسلحة عبرعمليات التفتيش التي تجريها قوات التحالف وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

55. تلقى التحالف والحكومة اليمنية إشعارات كافية بشأن الأذى الحاصل ومسؤوليتهما عنه، كما حصل الإثنان على فرصةٍ كافية لتصويب الوضع. ما من ميزة عسكرية قد تُبَرّر المعاناة الفائقة والمستمرة لملايين الأشخاص. لقد فشل التحالف في إلغاء القيود أو تعليقها بحسب ما يقتضيه القانون الدولي.

56. في 9 آب/ أغسطس 2016 أغلق التحالف فعلياً مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات الجوية للطيران المدني مما منع آلاف اليمنيين من الحصول على الرعاية الصحية في الخارج. في ذلك الوقت كان نظام الرعاية الصحية في اليمن قد تلاشى. وأُجبر المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة على الالتجاء إلى سلوك طرق بديلة تتطلب سفرًا طويلًا وعبورًا لجبهات نشطة في رحلاتٍ محفوفةٍ بالمخاطر الجمة وكل ذلك مقابل تكاليف باهظة. على سبيل المثال، في 31 آب/ أغسطس 2017 توفي مؤسس جمعية الهلال الأحمر اليمني بسبب عدم استطاعته الوصول داخل اليمن إلى العلاج المطلوب لإنقاذ حياته وعدم قدرته على السفر إلى الخارج لتلقي ذلك العلاج. منذ آب/ أغسطس 2016 لم يُسمح إلا للرحلات الجوية الإنسانية وتلك التابعة للأمم المتحدة باستخدام مطار صنعاء، وخلال الحصار الذي فُرض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، حتى هذه الرحلات مُنعت من دخول المطار لأكثر من 3 أسابيع.

57. قبل آب/ أغسطس 2016 كان على الرحلات الجوية للطيران المدني أن تحطّ في المملكة العربية السعودية للخضوع للتفتيش وهي في طريقها إلى اليمن. لم يشرح التحالف الضرورة العسكرية لإغلاق المطار بشكل كامل حتى أمام الأشخاص الذين يسعون للسفر إلى الخارج لأنهم بالفعل يريدون تلقي العلاج الطبي العاجل هناك.

58. تتوفر أسباب منطقية للاعتقاد أنّ فرض هذه القيود الجوية والبحرية يشكّل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يتوجب على الحكومة أن تتوصّل تدريجيًا إلى التطبيق الكامل للحقوق الاجتماعية والاقتصادية لسكان اليمن وأن تعمل أقلّه على ضمان تحقيق المعايير الدنيا لهذه الحقوق. كذلك يتوجب على الحكومة والدول الأعضاء في التحالف السماح بمرور الإغاثة الإنسانية وتسهيل مرورها "بشكل سريع ومن دون عرقلة". بالنظر إلى ما تركته الحصارات المفروضة بحكم الأمر الواقع من أثرٍ إنسانيٍ شديد على السكان المدنيين، وبغياب أي أثر عسكري يمكن التحقق منه، فإنّ هذه الحصارات تشكل انتهاكاً لمبدأ التناسب بحسب القانون الدولي الإنساني. كما أن الإغلاق الفعلي لمطار صنعاء يخالف وينتهك ما نصّ عليه القانون الدولي الانساني بشأن حماية المرضى والجرحى.

59. قد ترقى هكذا أفعال مع توافر شرط النية إلى جرائم دولية. وبما أن هذه القيود قد تم إعدادها وتطبيقها نتيجة لسياسات الدولة، بالتالي فمن المحتمل أن تُحمّل المسؤولية الجنائية الفردية لكافّة مستويات الجهات المسؤولة (بما فيها أعلى تلك المستويات) في حكومات الدول الأعضاء في التحالف كما في اليمن.

60. تعز مدينة ذات أهمية إستراتيجية تقع بين صنعاء ومرفأي عدن والحديدة، وهي تشهد أعمالًا قتالية مستمرّة وقيودًا شديدة على الوصول. أعاقت أطراف النزاع وصول الإمدادات الإنسانية والمواد الأساسية (التي لا غنى عنها) لبقاء السكان المدنيين في تعز على قيد الحياة. كان للقيود التي فرضتها قوات الحوثيين/ صالح أثرًا ضارّا بشكل خاص.

61. منذ حوالي آذار/ مارس 2015 وحتى آذار/ مارس 2016، سيطرت قوات الحوثيين/ صالح على طريقين رئيسيين مؤديين إلى تعز، أحدهما على الجانب الشرقي للمدينة والآخر على جانبها الغربي. شهدت الفترة الممتدة من آذار/ مارس حتى تموز/ يوليو 2015، اشتباكات مسلّحة مستمرة بين قوات الحوثيين/ صالح وجماعات مسلحة محلية داخل المدينة. سمح آمِرو نقاط التفتيش للمدنيين فقط بمغادرة المدينة ولكن بعد تجريدهم من ممتلكاتهم الشخصية. ولم يسمح القادة المسؤولون عن نقاط التفتيش للمدنيين بمغادرة المدينة إلا بعد تركهم لأمتعتهم الشخصية. كذلك، كان بإمكان المدنيين الدخول إلى المدينة ولكن فقط سيرًا على الأقدام وغالبًا ما كان يُصادر أو يُنهب معظم ما يحملونه من مواد غذائية وأدوية خاصة بهم عند نقاط تفتيش. أمّا الشاحنات التي تحمل إمدادات إنسانية فكانت تتعرّض للتأخير ولمُددٍ طويلة ولغير ذلك من أشكال التدخل. نتيجة لذلك، بدأ مورّدو المواد الإنسانية والسلع التجارية باستخدام طريق جبلي غير مُعبَّد جنوب المدينة لتوصيل الإمدادات الأساسية. بالتالي، صارت الرحلات من إب أو عدن تستغرق ساعات كثيرة إضافية أثناء سلوك الطريق الجنوبي.

62. في آب/ أغسطس 2015، عندما توجّهت القوات الموالية للحكومة شمالاً بعد استعادة عدن، أمست القيود المفروضة من الحوثيين/صالح أكثر حدة حيث استخدمت قنّاصين لتعزيز هذه القيود.

63. وفي أعقاب زيارة له إلى تعز في كانون الثاني/ يناير 2016، أشار منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إلى التحديات الماثلة أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى ثلاث مديريات داخل المدينة حيث استغرق وصولها أشهرًا عديدة.

64. استناداً إلى المعلومات المتاحة، خلال الفترة من تموز/ يوليو 2015 إلى كانون الثاني/ يناير 2016 حيث كانت في أشدّها، تبدو القيود التي فرضتها قوات الحوثيين/ صالح انتهاكًا للقانون الدولي. إنما تدعو الحاجة إلى تحقيقات إضافيّة بشأن القيود والعوائق التي تفرضها جميع الأطراف في تعز.

ت. الاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري، التعذيب وسوء المعاملة

65. تؤكد التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء على انتشار الاعتقال التعسفي بشكل واسع في جميع أنحاء البلاد، وكذلك سوء المعاملة والتعذيب في بعض مرافق الاحتجاز. في معظم الحالات، لم يُبلّغ المحتجزون بأسباب اعتقالهم، ولم يتمّ توجيه أي تهم ضدّهم، كما منعوا من التواصل مع محامين أو قضاة، وعُزلوا عن العالم الخارجي لفترات طويلة أو غير محددة. ما يزال بعضهم مفقودًا. تستخدم الأطراف مرافق احتجاز غير معلن عنها في محاولة واضحة، وفي حال تَأكّد هذه المعلومات تكون هذه المحاولة غير شرعية، لإبقاء المحتجزين خارج نطاق القانون. إضافة إلى ذلك، أفاد بضعة معتقلين في مناطق تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع بأنّهم مثلوا أمام محاكم بحيث انتَهكت الإجراءات المتبعة الأصول القانونية المرعية الأساسية للمحاكمة العادلة بما في ذلك الحق في التمثيل القانوني. أمّا في عدن والمكلا، فقد أضرب المعتقلون عن الطعام احتجاجًا على غياب الاجراءات القانونية الواجبة. وقد أُصدِرت ونُفِّذت أحكامٌ بالإعدام في صنعاء وعدن في غياب المعايير القانونية المرعية.

66. تعرّض المعتقلون أثناء الاستجواب للضرب كما تمّ صعقهم بالكهرباء وتعليقهم رأساً على عقب وإغراقهم، كل ذلك فيما هم معصوبو الأعين و/ أو مكبلو الأيدي. علاوة على ذلك، هُدّدوا بممارسة العنف ضد أُسرهم واحتُجِزوا في الحبس الانفرادي لفترات طويلة في انتهاكٍ لمبدأ المنع المطلق للتعذيب أو المعاملة القاسية واللاإنسانية. وقد أوردت تقاريرٌ معلوماتٍ عن سوء الأوضاع في تلك المرافق وشُحًا فادحًا في الرعاية الطبية. إضافةً إلى ذلك، وردت ادعاءات عن حالات وفاة أثناء الاحتجاز.

67. أجرى فريق الخبراء مقابلات ذات صلة بالاحتجاز المُمارس من قبل القوى الموالية للحكومة وكذلك قوات التحالف، وزار سجن المنصورة ومبنى ب في المنصورة (المعروف بسجن بئر أحمد **II**) في عدن.

68. بعد أن استعادت القوى الموالية للحكومة سيطرتها على المناطق، أصبح نظام العدالة الجنائية فيها غير فعّال إلى حدٍ كبير. ما شجّع القوات المدعومة من التحالف إلى ملء الفراغ مما أدى إلى انتشار الاعتقال التعسفي على نطاق واسع. وقد اعتُقل مئات الأشخاص لاعتبارهم معارضين للحكومة أو للإمارات العربية المتحدة.

69. ظهرت في أوائل العام 2017 تقارير متماسكة تتحدّث عن ارتكاب انتهاكات في مرافق احتجاز أو مراكز غير مُصرَّح بها خاضعة لسيطرة الإمارات العربية المتّحدة. طلب الرئيس هادي من التحالف تسليم جميع أماكن الاحتجاز والسجون السريّة التي استُحدثت خارج إطار مؤسسات الدولة وتقديم ملفات القضايا إلى السلطات القضائية.[2] ومذّاك، أطلق سراح عشرات المعتقلين بالرغم من أنّه لغاية شهرحزيران/ يونيو 2018 كان المسؤولون في الحكومة يدّعون أنّ سلطتهم على مرافق الاحتجاز في الجنوب محدودة جدًّا.

70. تعرّض المعتقلون للتعذيب والمعاملة القاسية في عددٍ من مرافق الاحتجاز ومنها مرفقي احتجاز الريان والبريقة (تحت سيطرة الإمارات العربية المتّحدة)؛ ومرفق 7 أكتوبر في أبين وسجن لحج المركزي وسجن المنصورة (تحت سيطرة قوات الحزام الأمني)؛ ومرفق احتجاز الأمن السياسي في مأرب (تحت سيطرة الحكومة).

71. كذلك، أجرى فريق الخبراء تحقيقات في العنف الجنسي، بما في ذلك اغتصاب معتقلين ذكور بالغين على يد موظّفين إماراتيين. وبحسب وصف المعتقلين في مرفق الاحتجاز التابع للتحالف في البريقة، فقد تم استجوابهم وهم عُراة ومعصوبي الأعين ومقيّدي الأيدي كما تعرّضوا للاعتداء الجنسي وللاغتصاب. أمّا في سجن بئر أحمد فقد داهمت القوات الإماراتية المرفق وارتكبت أعمال عنف جنسي. في آذار/ مارس 2018، تم تجريد حوالي 200 معتقل من ملابسهم بشكل جماعي بينما قام الإماراتيون بفحص فتحات شرجهم قسرا. خلال عملية التفتيش هذه تم اغتصاب العديد من المعتقلين باستخدام أدوات مختلفة وعصي وأصابع اليدين.

72. في سياق العمليات البحرية في محيط محافظة الحديدة، تقوم قوات سعودية بشكل روتيني باعتقال صيادين يمنيين. حقق فريق الخبراء في حالات وقعت في الفترة ما بين تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016 ونيسان/ أبريل 2018، حيث تم اعتقال 148 صيادا على يد قوات التحالف. نُقل الضحايا إلى مرافق احتجاز في المملكة العربية السعودية وعزلوا عن العالم الخارجي. وتعرض كثير منهم للضرب والاستجواب فيما احتُجز بعضهم في الحبس الانفرادي لفترات طويلة. تم الإفراج عن معظمهم باستثناء 18 معتقلًا مرّ على احتجازهم أكثر من عام وهم ما يزالون مفقودين.

[2] S/AC.56/2018/COMM.21

73. توفر لفريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن حكومات كل من اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مسؤولة عن انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان بما في ذلك الاختفاء القسري. وحيث تبدو معظم هذه الانتهاكات مرتبطة بالنزاع فهي قد ترقى إلى جرائم الحرب التالية: الاغتصاب، و/ أو المعاملة القاسية والمهينة، و/ أو التعذيب، و/ أو انتهاك الكرامة الشخصية.

74. أجرى فريق الخبراء المعني باليمن مقابلات (بما في ذلك مع محتجزين سابقين) ذات صلة بالاحتجاز من قبل سلطات الأمر الواقع وزار سجن صنعاء المركزي. غير أنّ الوصول إلى جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي في صنعاء (وهما مرفقا احتجاز) كان مشروطاً من قبل سلطات الأمر الواقع بتقديم ضمانات بأنّ المرافق التي يتم زيارتها لن تستهدفها الغارات الجوية. بالتالي فإن هذه الزيارات لم تتمّ كون فريق الخبراء لم يكن في موضع توفير هذه الضمانات.

75. اعتبارًا من أيلول/ سبتمبر 2014 عزّزت سلطات الأمر الواقع سيطرتها على مرافق الاحتجاز التي كانت تديرها الحكومة سابقًا، وهذا بعد أن استولت على بعض المناطق بما في ذلك داخل صنعاء وصعدة وإب والحديدة وأجزاء من تعز. عيّنت سلطات الأمر الواقع "مشرفين" مسؤولين عن مرافق الاحتجاز وعزلت مسؤولي السجون أو زعمت أن لا حاجة لهم. وعلاوة على ذلك قامت هذه السلطات بتحويل المساجد والمدارس والمنازل المُصادرة من المعارضين السياسيين إلى مرافق احتجاز غير رسمية.

76. ومن بين المعتقلين أولئك الذين يتمّ اعتبارهم معارضين لسلطات الأمر الواقع، بمن فيهم الطلاب والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والأشخاص المُنتمين إلى أحزاب سياسية.

77. كذلك تم استهداف أعضاء الطائفة البهائية. يملك فريق الخبراء معلومات عن احتجاز عددٍ من الأشخاص من الطائفة البهائيّة في صنعاء على أساس معتقدِهم وقد مرّ على اعتقال بعضهم أكثر من عامين. في العام 2018، حُكم على بهائي آخر معتقل منذ العام 2013 بالإعدام في صنعاء بعد جلسة استماع لم يُسمح له ولا لأسرته بحضورها، كما نصّ الحكم نفسه على حل الجمعيات البهائية جميعها. رفضت سلطات الأمر الواقع طلب فريق الخبراء لزيارة الضحية في مرفق الاحتجاز. في خطاب متلفز في 23 آذار/ مارس 2018، وصف قائد الحوثيين المعتقد البهائي بأنه "شيطاني" و"مشاركٌ في حربٍ ضد الإسلام".

78. تلقى فريق الخبراء معلومات تفيد بممارسة سوء المعاملة والتعذيب في جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي وقسم التحقيقات الجنائية وسجني هبرة والثورة في صنعاء من ضمن مرافق احتجازٍ أخرى تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع.

79. يعتقد عدد كبير من المعتقلين السابقين بأنه تم إطلاق سراحهم خلال تبادل للأسرى بين الأطراف.

80. لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد أن سلطات الأمر الواقع مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان الدولية. وفي الحالات التي يرتبط فيها الاعتقال من قبل سلطات الأمر الواقع بالنزاع المسلّح فإن هذه الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم الحرب التالية: المعاملة المهينة والقاسية، و/ أو التعذيب، و/ أو انتهاك الكرامة الشخصية.

ث. انتهاكات حرية التعبير

81. توفر لفريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد أنه منذ أيلول/ سبتمبر 2014 ضيقت أطراف النزاع في اليمن الخناق بشكل خطير على الحق في حرية التعبير. واجه المدافعون عن حقوق الإنسان مضايقات وتهديدات

وحملات تشويه سُمعة لا هوادة فيها من الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع وقوات التحالف بما فيها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطات الأمر الواقع.

82. في هذا المناخ، واجهت الصحفيات والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان قمعًا محددًا مبنيًا على النوع الجنسي. وقد وثّق فريق الخبراء ما لا يقل عن 20 حالة مماثلة ارتكبتها أطراف النزاع. واجهت العديد من النساء تهديدات من جميع الجهات، مما يشير إلى ترسّخ التمييز ضد المرأة.

83. استمر التحالف في إعاقة عمل الإعلام الدولي ومنظمات حقوق الإنسان، وذلك من خلال منعه موظفي منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الدولية من الطيران في رحلات الأمم المتحدة، منذ مطلع عام 2017 على أقل تقدير. وبسبب ذلك، لم يبقَ أمام هكذا مراقبين مستقلين إلا خياراً واحداً وهو الطيران في الرحلات الجوية المدنية التي توصلهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ثم السفر برًّا من هناك إلى مناطق أخرى عابرين خطوط الجبهة الأمامية النشطة. وبالنظر إلى الأمن المنعدم أصلًا، فإن هذا الإجراء الذي اتخذه التحالف يعيق التغطية المستقلة والنزيهة للوضع في اليمن ويُسهم في أنّ النزاع في اليمن مهملٌ عالميًا.

84. منذ العام 2016، قامت القوات الموالية للحكومة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بمضايقة وسائل الإعلام والمراقبين من خلال مراقبة القنوات التلفزيونية ومداهمة مراكز منظمات المجتمع المدني. ويبدو أن الحالة قد تدهورت منذ آب/أغسطس 2017 مع قيام قوات الحزام الأمني في عدن وقوات النخبة في محافظتي حضرموت وشبوة بترهيب أولئك الذين يُعتقد أنهم ينتقدون القوات الإماراتية والقوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا السياق، اعتُقل الصحافيون والمتظاهرون بسبب احتجاجاتهم السلميّة على ممارسات الاحتجاز وانتقادهم العلني للعمليات العسكرية. علاوة على ذلك، في أعقاب توحيد العناصر الفاعلة المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي والمدعوم من قِبل الإمارات، تم استهداف وسائل الإعلام التي يُعتقد أنها مرتبطة بالعناصر الموالية للرئيس هادي في الحكومة، مثل اقتحام وإحراق مباني جريدة في عدن في آذار/ مارس 2018.

85. منذ العام 2015، قامت سلطات الأمر الواقع في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بممارسة التخويف والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب ضد الأصوات المنتقِدة بالإضافة لتنفيذ مداهمات لمؤسسات إعلامية في صنعاء. علاوة على ذلك، قامت سلطات الأمر الواقع بحجب مواقع إلكترونية إخبارية ومراقبة قنوات تلفزيونية وحظر صحفٍ عن النشر. كما داهمت أو أغلقت مقرات عدد كبير من منظمات المجتمع المدني. وقد تم استهداف الضحايا بسبب انتمائهم أو الإعتقاد بانتمائهم إلى الخصوم السياسيّين أو لتعبيرهم عن آرائهم فيما يتعلق بالنزاع المستمر. كما جَمّدت سلطات الأمر الواقع الأصولَ بما في ذلك الحسابات المصرفية لاثنتين على الأقل من المنظمات غير الحكومية؛ وما يزال الحساب المصرفي لواحدة من المنظمات غير الحكومية مجمّداً. علِم فريق الخبراء بأن 23 صحفياً على الأقل ما يزالون محتجزين لدى سلطات الأمر الواقع. ويُدّعى أن معظمهم محتجَز لدى جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي في صنعاء، بينما يُعتقَد أن آخرين محتجَزون في ذمار وإب في مراكز احتجاز غير رسمية. بينما يظل مكان العديد من هؤلاء الصحافيين مجهولاً.

ج. العنف الجنسي

86. انتشرت مستويات جديدة من العنف الجنسي في اليمن منذ أيلول/ سبتمبر 2014. وانهارت القدرة المحدودة أصلًا لنظام العدالة الجنائية للتصدي للعنف الجنسي والجنساني. والناجون يقعون ضحايا من جديد. وقد ظهرت مَواطن ضعفٍ جديدة جرّاء النزوح والفقر والعنف العشوائي. يتعرض النساء والأطفال والرجال لخطرٍ شديد من جميع أشكال العنف الجنسي والمجال محدود للإستمرار في تدابير الحماية والعدالة.

87. حقق فريق الخبراء في حالات العنف الجنسي في مرفق البريقة للمهاجرين في عدن الذي كان يحوي مئات المهاجرين الإثيوبيين والصوماليين والإريتريين وطالبي اللجوء واللاجئين الذين قبضت عليهم قوات الحزام الأمني واحتجزتهم. كانت الظروف في مركز الاحتجاز مريعة. وبحسب ما أُفيد، حدثت عمليات اغتصاب واعتداء جنسي في أجزاءٍ مختلفة من المرفق، وغالباً ما كان ذلك يحدث على مرأىً تام من معتقلين آخرين، بما في ذلك أفراد العائلة والحراس. وصف الناجون والشهود لفريق الخبراء كيف كان الحراس يختارون كل ليلة نساءًا وفتياناً لكي يُسيؤا إليهم. وقد وصف أحد المحتجزين السابقين غرفةً للحراسة تحتوي على ثلاثة أَسرَّة حيث كان عددٌ من الحراس يعتدون على عددٍ من النساء في الوقت نفسه. وكان يُطلب من النساء الرضوخ للاغتصاب أو الانتحار. وأفاد آخرون بأن الأفراد الذين يحاولون المقاومة أو التدخل كانوا يتعرضون للضرب أو الرمي بالرصاص أو القتل. في مرةٍ واحدة على الأقل، أمر الحراس مئات المعتقلين الإثيوبيّين الذكور بالوقوف عراة لساعات أمام عشرات المحتجزات الإثيوبيات كعِقاب. وأُفيد أن تهديدات شفويّة بالاغتصاب ترافقت مع العقوبة.

88. في بداية نيسان /إبريل 2018، ادّعى وزير الداخلية علناً بأنه أقال قائد المرفق من منصبه. أطلق سراح جميع المهاجرين من المرفق بحلول أيار/ مايو 2018، إلا أنّه كان يتم تدشين مرفق جديد في محافظة لحج.

89. كذلك، حقّق فريق الخبراء في ادعاءاتٍ بارتكاب قوات الحزام الأمني للعنف الجنسي في منطقة البساتين، في مديرية دار سعد في عدن. منذ العام 2017، سيطرت قوات الحزام الأمني على المنطقة حيث تمركزت في قاعدةٍ ضمن مركز شرطة البساتين. وتُؤوي هذه المنطقة 40 ألف من اللاجئين والأشخاص النازحين/المهجرين داخلياً واليمنيين المهمشين. أغلبية اللاجئين هم من الجنسية الصومالية وقد عاشوا في اليمن منذ سنواتٍ عديدة.

90. وصف عددٌ من الضحايا والشهود لفريق الخبراء السلوك العدواني المستمر والمنتشر لقوات الحزام الأمني ضد السكان والذي يشمل العنف الجنسي. شملت هذه الانتهاكات الاغتصاب، والاعتقال أو الاختطاف، والاختفاء، والابتزاز.

91. إحدى الممارسات المتكررة كانت قيام قوات الأمن باختطاف واغتصاب النساء، أو التهديد بذلك، كطريقة لأخذ المال غصباً من عائلاتهن ومحيطهن الإجتماعي. وقد أُفيد بأن قوات الأمن كانت تدخل إلى المنازل ليلاً وتأخذ النساء لاغتصابهن. وقدَّر قادة المجتمع المحلي أنهم كل بضع ليالٍ يتلقون تقارير منتظمة عن العنف الجنسي. ولم تُجرِ السلطات أية تحقيقات أو اعتقالات بشأن هذه الانتهاكات. كانت الانتهاكات لا تزال مستمرة حتى شهر أيار/ مايو 2018.

92. تتوفر أسباب وجيهة للاعتقاد بأن موظّفي الحكومة وقوات الحزام الأمني ارتكبوا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطير مستهدفين المجموعات المُعرَّضة للخطر، بمن فيهم المهاجرين من جنسيات أجنبيّة والنازحين داخليًا ومجموعات مهمشة أخرى منها النساء والأطفال. إن الحكومة مسؤولة عن انتهاكات للقانون

الدولي لحقوق الإنسان، وبما أن الحالات تبدو مرتبطة بالنزاع، فإن الحكومة تخضع للمُساءلة بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد تتحمل دول أخرى أيضًا مسؤوليةً في هذا الإطار.

93. وعلاوة على ذلك، قد يتحمل أفراد مسؤولية ارتكاب جرائم حرب متمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية وبالأخص المعاملة المهينة والمذلة بالإضافة إلى الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي.

94. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد تلقى فريق الخبراء ادعاءات بوقوع حالات عنف جنسي ارتكبتها عدّة أطراف في النزاع القائم في اليمن ويعود تاريخها من العام 2015 حتى العام 2018. تشكل الانتهاكات التي تم التحقق منها في هذا التقرير مؤشرات على احتمال وجود المزيد من حالات العنف الجنسي من قبل أطراف النزاع التي تتطلب مزيدًا من التحقيق.

ح. تجنيد الأطفال واستخدامهم

95. أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة عن 842 حالة مؤكدة من التجنيد والاستخدام للصبيان الذين لا تتجاوز أعمارهم 11 سنة في اليمن في عام 2017.[3] ونُسب ما يقارب ثلثي هذه الحالات إلى قوات الحوثيين/ صالح مع زيادة ملحوظة في عدد الحالات المنسوبة الى قوات الحزام الأمني والجيش اليمني بالمقارنة مع عدد الحالات في العام 2016. كذلك وثقت الأمم المتحدة حرمان الصبيان من حريتهم من قِبل القوات والجماعات المسلحة، بناءً على ادعاءاتٍ حول ارتباط هؤلاء الصبيان بأحزاب معارضة. كشفت تحقيقات فريق الخبراء في تجنيد الأطفال واستخدامهم، عن مخاوفَ مماثلة.

96. تلقى فريق الخبراء معلومات مهمة تفيد بأن الحكومة والقوات المدعومة من التحالف وقوات الحوثيين/ صالح جميعها تقوم بتجنيد الأطفال أو تطويعهم ضمن القوات أو الجماعات المسلحة وتستخدمهم للمشاركة النشِطة في الأعمال الحربية. وقد تراوحت أعمار الأطفال في معظم الحالات بين 11 و17 سنة، ولكن هناك تقارير متماسكة حول تجنيد أو استخدام أطفال لم يتجاوزوا الثامنة من العمر. حصل فريق الخبراء على معلومات موثوقة عن استخدام الأطفال في الكثير من المحافظات المتأثرة بالنزاع.

97. وبحسب شهود ومصادر، فإن قوات الحوثيين/ صالح قامت بتجنيد الأطفال قسرًا في المدارس والمستشفيات والمنازل، علمًا أنها اعتمدت في مناطق أخرى على المناشدات القومية وعلى الحوافز المادية لاستقطاب الأطفال للتجنيد. وإلى جانب ذلك، استخدمت قوات الحوثيين/ صالح الأطفال في المعارك ولتشغيل نقاط التفتيش ولزرع الأجهزة المتفجرة.

98. إدّعت مصادر بأن القوات الموالية للحكومة قامت بتجنيد الأطفال وبالأخصّ أولئك الأكثر عِرضةً للخطر في مخيمات النازحين داخليًا في مأرِب، وقدّمت تلك القوات دفعات مالية كبيرة للأطفال المجنّدين. وقد قامت القوات الموالية للحكومة مرارًا باستخدام الأطفال في أدوار داعمة إلا أنهم استُخدِموا أيضًا في المعارك على الخطوط الأمامية للجبهات، مثل شبوة والحديدة. كما أفادت ادعاءات موثوقة بأن الأطفال الذين تم اعتقالهم أثناء القتال مع قوات الحوثيين/ صالح، اعتُقلوا من قبل الحكومة وقوات التحالف واستُخدِموا في عمليات تبادل الأسرى.

[3] S/2018/465

99. إنّ الأدوات القانونية التي صادق عليها اليمن مُلزمة بالرغم من تعبير أطرافٍ في اليمن عن آراء مناقضة لذلك. بالتالي فإن هذه الأعمال قد تشكل انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وفي بعض الحالات انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب.

المُساءلة

100. إن المعلومات التي جمعها فريق الخبراء تشير بشكل واضح إلى أن الإنتهاكات والجرائم في إطار القانون الدولي قد تكون ارتُكِبت ومازالت تُرتَكب في اليمن.

101. تتحمل الحكومة المسؤولية القانونية الرئيسية في معالجة هذه الانتهاكات والجرائم، إذ من واجبها حماية الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائيّة. كذلك تتحمل كافة الدول الأطراف في النزاع بما فيها اليمن والدول الأعضاء في التحالف مسؤولية التحقيق في هذه الانتهاكات المُرتكَبة من قبل قواتها الوطنية والتي ترقى إلى جرائمَ، ومحاكمة مرتكبيها.

102. آخذين بعين الاعتبار خطورة وضع حقوق الإنسان في اليمن، تدعو الحاجة إلى مقاربة شاملة للمساءلة من أجل إعمال الحق في معرفة الحقيقة وفي الحصول على التعويضات الكافية والفعّالة والسريعة وضمان عدم تكرار الإنتهاكات. تساهم هذه العمليات في مكافحة الإفلات من العقاب وإعادة حكم القانون وأخيرا، المصالحة.

103. ويشير التقرير الرابع للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (اللجنة) إلى زيادة الاستعداد للتصدي للانتهاكات المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع. وبالرغم من ذلك يؤكد التقرير ان اللجنة لم تحصل على تعاون من سلطات الأمر الواقع في صنعاء وأن مشاكل ذات صلة بالوصول تستمر في إعاقة عملها. بالإضافة إلى ذلك يبدو أن التعاون من قِبل الحكومة والتحالف لازال سطحيًا. أخيرًا، فإن اللجنة ليست هيئةً مستقلة.

104. في العام 2016 أنشا التحالف الفريق المشترك لتقييم الحوادث للتحقيق في ادعاءات متعلقة بهجمات غير مشروعة من قبل التحالف. ويبدو في جملةِ أمورٍ أن: 1) الفريق يفتقر إلى الاستقلالية المطلوبة و2) النتائج العلنيّة التي تتوصّل إليها تشتملُ على تفاصيلَ غير كافية و3) ما من آليةٍ لضمان تطبيق توصياته.

105. لا بد لمسار السلام والاستقرار طويل الأمد في اليمن أن يمرّ عبر عملية مساءلة حقيقية ومشتركة وشاملة تضمّ جميع الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تتحمل المسؤولية. يتطلب هذا الأمر تفكيرًا أكثر عمقًا بخيارات المساءلة القابلة للتطبيق في هذا السياق. كذلك فإن استعراض آليّات المساءلة الوطنية والدولية هو خطوة ضروريّة لتحديد إطارِ مساءلةٍ جنائيةٍ مستدامٍ وقابلٍ للتطبيق بما يتماشى مع الالتزامات الوطنية والمعايير الدولية.

VI. الاستنتاجات والتوصيات

106. تتوفّر لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن حكومات كل من اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بما فيها الحرمان غير القانوني من الحق في الحياة، والاحتجاز القسري، والاغتصاب، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاختفاء القسري، وتجنيد الأطفال، وانتهاكات خطيرة لحريّة التعبير وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها على وجه الخصوص الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة.

107. تتوفّر لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع مسؤولة في المناطق التي تسيطر عليها بشكل فعلي عن ارتكاب انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان بما فيها الاحتجاز القسري والتعذيب وسوء المعاملة وتجنيد الأطفال وفرض قيودٍ خطيرةٍ على حريّة التعبير والمعتقد.

108. تتوفّر لدى فريق الخبراء أسبابَ وجيهة للاعتقاد بأن أطراف النزاع المسلّح في اليمن قد ارتكبت عددًا كبيرًا من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وبانتظار قرارٍ من قبل محكمة مختصّة ومستقلّة فإن:

أ. أفرادًا من الحكومة والتحالف بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يمكن أن يكونوا قد نفّذوا هجمات منتهكة لمبادئ التمييز و/ أو التناسب و/ أو الاحتياط، والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب.

ب. أفرادًا من الحكومة وقوات التحالف بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد ارتكبوا جرائم يمكن أن تشكل جرائم حرب وهي تشمل المعاملة القاسية والتعذيب وانتهاك الكرامة الإنسانية والاغتصاب وتجنيد الأطفال دون الخامسة عشر من عمرهم أو ضمّهم إلى صفوف قواتهم أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال القتالية.

ت. أفرادًا من سلطات الأمر الواقع قد ارتكبوا أفعالًا قد ترقى إلى جرائم حرب وهي تشمل المعاملة القاسية والتعذيب وانتهاك الكرامة الإنسانية وتجنيد الأطفال دون الخامسة عشر من عمرهم أو ضمّهم إلى صفوف قواتهم أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال القتالية.

109. حدّد الخبراء، حيث أمكن، الأفراد الذين من المحتمل أن يكونوا مسؤولين عن جرائم دوليّة وقد تمّ رفع قائمة بأسمائهم إلى المفوّض السامي لحقوق الإنسان. تدعو الحاجة إلى مزيدٍ من المعلومات حول عددٍ من الحوادث الموثقة من قبل الخبراء لتحديد المسؤوليات.

110. بغية تحقيق العدالة لجميع ضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وعلى ضوء استمرار النزاع المسلّح، فإن فريق الخبراء يرفع التوصيات التالية:

إلى أطراف النزاع

111. الوقف الفوري لأعمال العنف المُرتَكبة ضد المدنيين والتي تشكل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الواجب تطبيقهما، واتخاذ كافّة الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الأعمال القتالية والاستجابة لاحتياجات السكان المدنيين الأساسية لا سيما النساء والأطفال .

112. احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلّق بحظر الهجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية، وبمبادئ التمييز والتناسب والاحتياط الأساسية؛

113. اتخاذ التدابير اللازمة لرفع القيود غير المتناسبة المفروضة على الدخول الآمن والسريع للإمدادات الإنسانية وغيرها من السلع الضرورية للسكان المدنيين إلى اليمن، ولرفعها كذلك عن تنقُّل الأشخاص بما في ذلك تنقلهم عبر مطار صنعاء الدولي.

114. الوفاء بالالتزامات لتسهيل مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ومن دون عراقيل وتسهيل الوصول إلى المرافق الطبية من دون عوائق داخل اليمن وخارجه.

115. ضمان نظر قاض في قضايا احتجاز جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم وفقا للقانون المحلي والدولي.

116. ضمان بأن الاعتقالات المتصلة بالنزاع المستمر تجري على أساس قانوني فقط وأن تكون مدعومة بأدلةٍ موثوقة وكافية.

117. توثيق جميع مرافق الاحتجاز غير الرسمية ونقل المحتجزين فيها إلى مرافق الاحتجاز الرسمية تماشيًا مع القانون المحلي والدولي.
118. استحداث سجل وطني للمفقودين وإبلاغ أُسر المعتقلين بأماكن احتجاز أبنائهم/ بناتهم.
119. الوقف الفوري لجميع الاعتداءات على حرية الرأي والمعتقد بما في ذلك الاعتقال والإخفاء والتخويف، وإطلاق سراح جميع الصحافيّين وغيرهم ممن اعتقلوا لممارستهم حرية التعبير أو المعتقد.
120. وقف ممارسات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بجميع أشكاله بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، والعنف الجنسي في مرافق الاحتجاز، واضطهاد الناشطات.
121. إجراء تحقيقات شفافة ومستقله ونزيهة وفعّالة تراعي النوع الجنسي وتنظر في جميع الانتهاكات والجرائم تماشيًا مع المعايير الدولية بهدف ضمان مساءلة المرتكبين وتحقيق العدالة للضحايا.
122. وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلّح.
123. إنشاء آلية مستقلّة ومختصة لضمان تحديد جميع الأطفال - بمن فيهم الفتيات - الذين تم تجنيدهم أو استخدامهم من قبل جميع أطراف النزاع للمشاركة في الأعمال القتالية وإطلاق سراحهم وإعادة تأهيلهم ودمجهم.

إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك جامعة الدول العربية

124. تعزيز الجهود بقيادة المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن بهدف وقف الأعمال القتاليّة والوصول إلى سلام مستدام وشامل وضمان المساءلة في ما يخص الانتهاكات والجرائم الجسيمة.
125. الامتناع عن توفير الأسلحة التي يمكن أن تستخدم في النزاع في اليمن.

إلى مجلس حقوق الإنسان

126. ضمان إبقاء مسألة وضع حقوق الإنسان في اليمن على جدول أعمال المجلس من خلال تجديد ولاية فريق الخبراء.
127. حثُّ مجلس الأمن على تسليط الضوء على أبعاد حقوق الإنسان التي ينطوي عليها النزاع في اليمن، والحرص على مكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الأكثر خطورةً.

VII. المساعدة التقنية

128. واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية اليمنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات لحقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 31/36. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّمت المفوضية سبع دورات تدريبية وورشات عمل لمفوّضي وموظفي اللجنة حول القانون الدولي المُطبق، ورصد وتوثيق حقوق الإنسان، ومنهجيات التحقيق، وكتابة التقارير، والإدارة، وإدارة الشؤون المالية والمعلومات.

129. وقد أجرت المفوضية دورتين تدريبيتين في كوالالمبور بماليزيا في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2017. وقد أجريت الجلسة الأولى لمراقبي حقوق الإنسان الميدانيين التابعين للجنة الوطنية للتحقيق وقد تناولت الجلسة منهجيّات التحقيق والرصد في مجال حقوق الإنسان. وركّزت الجلسة الثانية التي أجريت لمحققي اللجنة الوطنية على: القوانين الدولية المُطبّقة، ورصد حقوق الإنسان، والإدماج من المنظور الجنساني (الجندري)، والتوثيق في ظل محدودية الوصول.

130. أقامت المفوضية ورشة عمل لمفوضي اللجنة الوطنية اليمنية للتحقيق في كانون الثاني/ يناير 2018 في أديس أبابا، إثيوبيا، حول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وكتابة التقارير. وشمل ذلك تبادلًا لأفضل الممارسات مع اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. في آذار/ مارس 2018 في عمّان، الأردن، عقدت المفوضية ورشة عمل أخرى للمفوضين حول حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

131. في آذار/ مارس 2018 في بيروت، لبنان، نظمت المفوضية دورة تدريبية لمحققي اللجنة الوطنية حول منهجيات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي نيسان/ أبريل 2018، نظمت المفوضيّة دورة تدريبية لموظفي الإدارة والشؤون المالية في اللجنة الوطنية، حول أفضل الممارسات في مجال الأرشفة وحماية المعلومات فضلًا عن المسائل المالية ومسائل الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، في تموز/ يوليو 2018 في عمان، الأردن، نظمت المفوضية ندوة للمفوضين، حول القانون الإنساني الدولي. ولم تتمكن المفوضية من إقامة ورشتي تدريبٍ إضافيتين كانتا مقررتان في جنيف، سويسرا.

مرفق رقم 1

تحديد الأطراف الرئيسيّة في النزاع

1. القوات المُسلّحة الملكيّة السعودية

الرقم	الإسم	المنصب	تاريخ تولّي المنصب/ ملاحظات
1	ولي العهد محمد بن سلمان	وزير الدفاع	23 كانون الثاني/ يناير 2015، قائد التحالف في عملية "عاصفة الحزم"[4]
2	الجنرال فياض الرويلي[5]	رئيس هيئة الأركان المشتركة	27 شباط/ فبراير 2018
3	الأمير الفريق ركن فهد بن تركي بن عبد العزيز	قائد القوات المشتركة	27 شباط/ فبراير 2018 قائد التحالف
4	فريق أول فهد بن عبدالله المطير[6]	قائد القوات البرية	27 شباط/ فبراير 2018
5	الفريق أول الأمير تركي بن بندر بن عبد العزيز آل سعود[7]	قائد سلاح الجو	27 شباط/ فبراير 2018

[4] https://www.mod.gov.sa/en/Leaders/Minister/Pages/CV.aspx

[5] حلّ محل الجنرال عبد الرحمن بن صالح آل بنيان الذي شغل المنصب منذ العام 2014.
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1729621

[6] حلّ محل الأمير الفريق الركن فهد بن تركي بن عبد العزيز -http://www.janes.com/article/78278/top-saudi-commanders replaced

[7] حلّ محل اللواء محمد صالح العتيبي. https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1729618

6	الأدميرال فهد بن عبدالله الغفيلي[8]	قائد البحرية	4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017
7	الفريق أول مزيد سليمان العمرو[9]	قائد الدفاع الجوى	27 شباط/ فبراير 2018
8	الفريق أول جارالله بن محمد بن جارالله العلويط	قائد قوة الصواريخ الاستراتيجية	27 شباط/ فبراير 2018
9	اللواء الطيار عبدالله الغامدي	مدير العمليات الجوية	نائب قائد قوات التحالف

2. القوات المسلحة الإماراتية

الرقم	الإسم	المنصب	الموقع	تاريخ تولّي المنصب/ ملاحظات
1	الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان	القائد الأعلى		3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004
2	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	نائب القائد الأعلى		
3	محمد بن راشد آل مكتوم[10]	وزير الدفاع		
4	الفريق أول حمد محمد ثاني الرميثي[11]	رئيس أركان القوات العامة		3 كانون الثاني/ يناير 2005
5	اللواء عيسى سيف المزروعي	نائب رئيس أركان		
6	اللواء صالح محمد صالح الأميري	قائد القوات البريّة		
7	اللواء إبراهيم ناصر محمد العلوي	قائد القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي		
8	اللواء الركن بحري طيّار الشيخ سعيد بن حمدان بن محمد آل نهيان[12]	قائد القوات البحريّة		11 تشرين الأول/ أكتوبر 2017

[8] حلّ محل الفريق الركن عبدالله بن سلطان بن محمد السلطان.

[9] حلّ محل الفريق أول محمد بن عواضة بن منصور سهيم.

[10] https://uaecabinet.ae/en/biography

[11] https://uaecabinet.ae/en/details/news/ chief-of-staff-of-armed-forces-promoted-to-the-rank-of-minister

[12] حلّ محل اللواء ركن بحري إبراهيم المشرخ.

أيار/ مايو 2015 – كانون الثاني/ يناير 2016	عدن	قائد قوات التحالف	العميد علي أحمد الطنجي	9
كانون الثاني/ يناير 2016 – تموز/ يوليو 2016	عدن	قائد قوات التحالف	العميد علي النعيمي	10
تموز/ يوليو 2016 - كانون الثاني/ يناير 2017	عدن	قائد قوات التحالف	العميد سلطان الحبسي	11
كانون الثاني/ يناير 2017 – تموز/ يوليو 2017	عدن	قائد قوات التحالف	العميد ناصر العتيبي	12
تموز/ يوليو 2017 - كانون الثاني/ يناير 2018	عدن	قائد قوات التحالف	العميد أحمد البلوشي	13
كانون الثاني/ يناير 2018 – حتى اليوم	عدن	قائد قوات التحالف	العميد محمد الحسني	14
	الساحل الغربي	قائد قوات التحالف	العميد عبد السلام الشاهي	15

حكومة اليمن

a. **القوات المسلحة اليمنية**[13]

تاريخ تولّي المنصب/ ملاحظات	**الموقع**	**المنصب**	**الإسم**	**الرقم**
شباط/ فبراير 2012		القائد الأعلى[14]	الرئيس عبد ربه منصور هادي	1
كانون الأول/ ديسمبر 2012		مستشار الرئيس في الشؤون الأمنيّة والعسكريّة	اللواء علي محسن الأحمر	2
إختُطِفَ يوم 25 آذار/ مارس 2015		وزير الدفاع[15]	اللواء محمد أحمد سالم الصبيحي	3
رئيس هيئة الأركان اليمنيّة من فترة أيار/ مايو 2015 حتى أيلول/ سبتمبر 2017		مستشار القائد الأعلى للقوات المسلحة[16] القائم بأعمال وزير الدفاع، آذار/ مارس 2018.	اللواء محمد علي المقدشي	4

[13] أسّس الهيكل الجديد لخمسة فروع عسكرية جديدة تابعة لوزارة الدفاع: الجيش، القوات الجويّة والدفاع الجوّي، القوات البحريّة والدفاع الساحلي، حرس الحدود، وقوات الاحتياط الاستراتيجي.

[14] وفقًا للهيكل الجديد، ألوية الصواريخ والإنتاج الرئاسي تقع تحت مظلّة القائد الأعلى.

[15] المركز شاغر من آذار/ مارس 2015 حتى آذار/ مارس 2018.

[16] المرسوم الرئاسي 124 (2017).

4 أيلول/ سبتمبر 2017		رئيس هيئة الأركان	اللواء طاهر علي العقيلي[17]	5
22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016	سيئون	المنطقة العسكرية الأولى	اللواء صالح محمد تميس[18]	6
قائد المحور العمليّاتي الخشعة	*الخشعة*	*لواء 37 مدرع*	*اللواء صالح محمد تميس*	
	حمود	*لواء 315 مدرع*	*العميد أحمد علي هادي*	
	العبر	*لواء 23 مشاة آلي*	*العميد سمير شرف الحكيمي[19]*	
	الرومة	*لواء 11 حرس الحدود*	*اللواء فهمي حاج محروس[20]*	
قائد المحور العمليّاتي ثمود	*سيئون*	*لواء 135 مشاة*	*العميد عبد ربه عبدالله*	
منذ العام 2015	المكلا	المنطقة العسكريّة الثانية	اللواء فرج سالمين البحسني[21]	7
	قاعدة الريان الجوية	*لواء 27 مشاة آلي*	*العميد عوض سالم الجوعي[22]*	
	قاعدة الريان الجوية	*190 دفاع جوي*	*العميد أحمد حسن الحمدي*	
قائد المحور العمليّاتي الغيظة	*معسكر الحت، المهرة*	*لواء 123 مشاة*	*العميد عبدالله منصور الوليدي*	
	الغيظة	*لواء 137 مشاة*	*العميد محمد يحيى القاضي*	
استقال يوم 12 نيسان/ أبريل 2018	*سقطرى*	*لواء 1 مشاة بحرية*	*العميد محمد علي الصوفي*	
21 كانون الثاني/ يناير 2017	مأرب	المنطقة العسكرية الثالثة[24]	اللواء أحمد حسن جبران[23]	8
21 كانون الثاني/ يناير 2017	*معسكر صحن الجن*	*لواء 13 مشاة*	*اللواء أحمد حسن جبران[25]*	
	معسكر صحن الجن	*لواء 14 مدرع*	*العميد محسن الداعري*	
المحور العمليّاتي عتق	*عتق*	*لواء 21 مشاة آلي*	*العميد جهدال حنش كرم*	

[17] حلّ محل اللواء محمد علي المقدشي، المرسوم الرئاسي رقم 125 (2017).

[18] حلّ محل اللواء عبد الرحمن الهلايلي بموجب المرسوم الرئاسي 154 (2016).

[19] حلّ محل العميد حمود ناجي.

[20] حلّ محل الجنرال صالح محمد تميس بموجب المرسوم الرئاسي 157 (2016).

[21] كما سمّى الرئيس هادي اللواء فرج البحصاني محافظًا لحضرموت ليحلّ محل اللواء أحمد بن بريك في 29 حزيران/ يونيو 2017.

[22] حلّ محل العميد عبد العزيز الشميري.

[23] حلّ محل اللواء عبد ربه الشدادي.

[24] المرسوم الرئاسي 36 (2018) قضى بتأسيس محور عمليّاتي جديد تضمّن اللواء 26 مشاة آلي من المنطقة العسكرية السابعة مع تعيين قائد اللواء، اللواء فرح بهيب، قائدًا للمحور.

[25] حلّ محل اللواء عبد ربه الشدادي.

شرين الأول 2017 *لمحور العمليّاتي عتق*	*عتق*	*واء 19 مشاة*	*العميد علي صالح الكليبي*[26]	
	صافر	*واء 107 مشاة*	*العميد خالد ناصر يسليم*	
	صرواح	*واء 312 مدرع*	*العميد عبد ربه الشدّادي*	
	مأرب	*واء 3 جبلي*	*العميد ناجي حنش*[27]	
21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016	عدن	المنطقة العسكرية الرابعة	اللواء فضل حسن[28]	9
	خور مكسر	*واء 39 مدرع*	*العميد عبدالله الصبيحي*	
	عدن	*واء 120 دفاع جوي*	*العميد عبدالله صالح محمد الناخبي*[29]	
لمحور العمليّاتي أبين	*رنجبار*	*واء 15 مشاة*	*العميد أبو باكر حسين*	
لمحور العمليّاتي أبين	*هوار*	*واء 111 مشاة*	*العميد محمد أحمد ملحم*	
لمحور العمليّاتي أبين	*نقرة*	*واء 115 مشاة*	*العميد ناصر عبد ربه التمجي*	
لمحور العمليّاتي أبين	*جعار*	*واء 119 مشاة*	*العميد حمزة علي سالم*	
لمحور العمليّاتي تعز	*تعز*	*واء 22 مدرع*	*العميد صادق سرحان*	
لمحور العمليّاتي تعز	*لسجن المركزي، تعز*	*واء 17 مشاة*	*العميد عبد الرحمن الشمساني*	
لمحور العمليّاتي تعز	*مطار المخا وتعز*	*واء 35 مدرع*	*العميد عدنان الحمادي*	
لمحور العمليّاتي تعز	*باب المندب*	*واء 170 دفاع جوي*	*العميد عبد العزيز المجيدي*	
لمحور العمليّاتي العند	*قاعدة العند الجوية*	*واء 131 مشاة*	*العميد ثابت مثنى ناجي جواس*[30]	
لمحور العمليّاتي العند	*لحج*	*واء 201 مشاة آلي*	*العميد محمد علي عبد الحق*	
لمحور العمليّاتي العند	*عدن*	*واء 31 مدرع*	*العميد أبو بكر فرج العتيقي*	

[26] حلّ محل العميد مسفر الحارثي.

[27] حلّ محل العميد منصور علي عائض.

[28] مقالة Yemen's Southern Powder Keg, Chatham House, Peter Salisbury, 2018. المرسوم الرئاسي 155 (2016).

[29] حلّ محل العميد محسن محمد الخابي.

[30] مقالة Yemen's Southern Powder Keg, Chatham House, Peter Salisbury, 2018.

المحور العمليّاتي العند *محافظ الضالع*	*خور مكسر* *الضالع*	*لواء 39 طيران* *لواء 33 مدرع*	*العميد عبدالله الصبيحي*[31] *اللواء مقبل صالح*	
27 شباط/ فبراير 2018	ميدي	المنطقة العسكرية الخامسة[33]	اللواء يحيى حسين صلاح[32]	10
27 شباط/ فبراير 2018	الجوف	المنطقة العسكرية السادسة[35]	اللواء هاشم عبدالله الأحمر[34]	11
آب/ أغسطس 2017	نهم	المنطقة العسكرية السابعة	اللواء ناصر الذيباني[36]	12
	عدن	لواء الحماية الرئاسي	العميد ناصر عبد ربه هادي منصور	13
قصر المشرق	*كريتر*	*اللواء الرئاسي الأول*	العميد سند عبدالله الرهوة	
	تعز	*اللواء الرئاسي الثاني*	*العميد عبد الرقيب دبوان*	
	خور مكسر	*اللواء الرئاسي الثالث*	*العميد ابراهيم حيدان السياري*	
الآن في الحديدة	*دار سعيد*	*اللواء الرئاسي الرابع*	*العميد مهران القباطي*	
	تعز	*اللواء الرئاسي الخامس*	*العميد عدنان رزيق*	

الأمن في المحافظات وقوات الحزام الأمني[37] وقوات النخبة

تاريخ تولّي المنصب/ ملاحظات	الموقع	المنصب	الإسم	الرقم
	عدن	مدير أمن	اللواء شلال الشايع	1
	عدن			
	عدن	قائد قوات الحزام الأمني[38] ولواء 2 دعم	العميد وضاح عمر عبد العزيز	2

[31] Ibid.

[32] المرسوم الرئاسي 20 (2018).

[33] منطقة المسؤولية هي تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع.

[34] المرسوم الرئاسي 20 (2018) حلّ محل اللواء وائل الدليمي الذي كان قائدًا منذ العام 2015.

[35] منطقة المسؤولية هي تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع.

[36] حلّ محل اللواء إسماعيل زحزوح.

[37] تأسّست بموجب مرسوم رئاسي في آذار/ مارس 2016 لتكون خاضعة لمديرية الأمن العام في كل محافظة والتي بدورها تابعة لوزارة الداخلية.

[38] المرسوم الرئاسي رقم 60 (2016).

	عدن	لواء 1 دعم	العميد منير محمد علي (أبو يمامة)	3
أزيل في العام 2017	عدن	لواء 3 دعم	العميد نبيل المشوشي	4
	لحج	مدير أمن	العميد صالح السيد	5
	لحج	قائد الحزام الأمني	النقيب فيصل السليمي	6
	لحج	لواء 4 دعم	العقيد هادر الشخاتي	7
	ردفان، الضالع	لواء 5 دعم	العقيد مختار علي النوبي	8
	أبين	مدير أمن	العقيد خضر النوب	9
	أبين	قائد الحزام الأمني	العميد عبد اللطيف السيد	10
محافظ حضرموت	حضرموت	قائد قوات النخبة الحضرميّة	اللواء فرج سالمين البحسني	11
	شبوة	قائد قوات النخبة الشبوانيّة	المقدم محمد سالم البهار القميشي	12
	شبوة	قوات التدخل السريع	الرائد مهدي محمد براهما	13

b. المجموعات المسلحة

تاريخ تولّي المنصب/ ملاحظات	الموقع	المنصب	الإسم	الرقم
- الروضة وزيد الموشكي - كِلابة، أجزاء من التحرير، حوض الأشراف، جبل الإخوة - مشارف الكامب - ثعبات	تعز	رئيس مجلس تنسيق المقاومة[39]	حمود سعيد المخلافي (من دون رتبة عسكرية)	1
- المدينة القديمة - قلعة القاهرة ومباني الأمن السياسي - مظفر والقاهرة بالكامل - جمهوري - منطقة الجهمليّة - ثورة	تعز	حُماة العقيدة[40]	العقيد عادل عبدو فارع الذبهاني (أبو العباس)	2

[39] القائد العسكري هو العميد صادق سرحان. مجلس تنسيق المقاومة هو هيئة شاملة تنسّق العمليات العسكرية ما بين المقاتلين التابعين للإصلاح والوحدات العسكرية التابعة لعلي محسن.

[40] مجموعة سلفية في تعز ذات أصول في دماج.

- المقر الرئيسي في جامعة تعز - المناخ - أجزاء من منطقة المطار القديم - حوض الأشراف	تعز	كتائب الحسم	عدنان رزيق الشبواني (من دون رتبة عسكرية)	3
- عصيفرة - الأشرفية - باب موسى والمدينة القديمة - حوض الأشراف بين مستشفيات الجحملية والثورة	تعز	كتائب التوحيد	شيخ صادق مهيوب حسن (أبو الصدوك (من دون رتبة عسكرية)	4
ناشط في الأجزاء الغربية من المدينة وفي منطقة جبل الدباب		لواء الصعاليك[41]	الحسين بن علي، حاليًا عزّام الفرحان (من دون رتبة عسكرية)	5
	الحديدة	القائد اليمني لجبهة الحديدة[42]	أبو زرعة المحرمي (من دون رتبة عسكرية)	6
بدأت بالعمليات على الساحل الغربي من جبهة اليمن في نيسان/ أبريل 2018	الحديدة	قوات المقاومة الوطنية	العميد طارق صالح[43]	7
منذ مطلع العام 2017، كانت هذه القوات تتقدّم بشكلٍ مطّرد شمالًا على طول ساحل البحر الأحمر نحو محافظة الحديدة.[44]	الحديدة	مقاومة تهامة/ سواعد تهامة	عبد الرحمن الهجري (من دون رتبة عسكرية)	8
العمليات في مناطق حيس، التحيتا، الجراحي، الخوخة، زبيد، وجبل راس.	الحديدة	ألوية العمالقة	أبو زرعة المحرمي (من دون رتبة عسكرية)	9
	الحديدة	*اللواء الأول*	*رائد الحبهي (من دون رتبة عسكرية)*	
	الحديدة	*اللواء الثاني*	*شيخ حمدي شكري (من دون رتبة عسكرية)*	

[41] خليط من الشباب المحليين ذوي خلفيات إيديولوجية مختلفة ولم ينتموا في البداية إلى أي حزب سياسي.

[42] دعمها قائد التحالف في الجبهة الغربية، العميد الركن (الإمارات العربية المتحدة) عبد السلام الشحي.

[43] إبن أخ (أو أخت) الرئيس السابق.

[44] مقالة The New Front in Yemen, What's at Stake in Hodeidah, Foreign Affairs, Peter Salisbury, 2018.

	الحديدة	*اللواء الثالث*	*الشيخ عبد الرحمن اللحجي (من دون رتبة عسكرية)*
	الحديدة	*اللواء الرابع*	*الشيخ نزار الوجيه (من دون رتبة عسكرية)*

سلطات الأمر الواقع

تاريخ تولّي المنصب/ ملاحظات	الموقع	المنصب	الإسم	الرقم
سياسي، بلا رتبة عسكرية		قائد الثورة	عبد الملك بدر الدين الحوثي	1
عسكري، بلا رتبة	صنعاء	رئيس اللجنة الثوريّة العليا[45]	محمد علي عبد الكريم الحوثي	2
سياسي، بلا رتبة عسكرية		رئيس المجلس السياسي الأعلى	مهدي المشاط[46]	3
	صنعاء	مساعد القائد الأعلى	اللواء يحيى محمد الشامي	4
عسكري، بلا رتبة	صنعاء	رئيس اللجنة التنفيذيّة	عبد الكريم أمير الدين الحوثي	5
	صنعاء	وزير الدفاع	اللواء محمد ناصر العاطفي	6
	صنعاء	رئيس الأركان العامة	اللواء محمد عبد الكريم الغماري	7
	صنعاء	رئيس الاستخبارات العسكرية	اللواء عبدالله يحيى الحكيم (أبو علي الحكيم)	8
		الاستخبارات العسكرية	*العميد عامر علي المراني*	
11 كانون الأول/ ديسمبر 2016	صنعاء	قوات الاحتياطي العام[48]	اللواء مهدي مقولة[47]	9
	صنعاء	*لواء 1 الحماية الرئاسي*	*عقيد محمد الشعيبي*	
	صنعاء	*لواء 2 الحماية الرئاسي*	*العقيد محمد الجبري*	
	صنعاء	*لواء 3 الحماية الرئاسي*	*العميد فؤاد العماد*	
	صنعاء	*لواء 4 الحماية الرئاسي*	*العميد عبدالله عباس*	

[45] كما يقود لجان شعبيّة تعمل بثلاث طرق: الاندماج ضمن القوات العسكرية والأمنية، العمل بالتوازي مع القوات العسكرية والأمنية، العمل بشكلٍ منفرد ومن جانب واحد.

[46] حلّ محل صالح علي الصماد الذي قُتل في نيسان/ أبريل 2018.

[47] حلّ محل اللواء علي بن علي الجائفي الذي قُتل في الهجوم على القاعة الكبرى.

[48] تتكون القدرة القتالية لقوة الاحتياط العام من ألوية الحماية الرئاسية وقيادة العمليات الخاصة ومجموعة ألوية الصواريخ.

وزير الدفاع	*صنعاء*	*مجموعة ألوية الصواريخ*[49]	*اللواء محمد ناصر العطيفي*	
	معسكر الصباحة	*قيادة العمليات الخاصة*[50]	*اللواء حسين الروحاني*	
احتياط الدفاع	معسكر السواد	لواء 83 مدفعية، كاتيوشا	العميد علي محسن عبيد	10
	قاعدة الدليمي	قائد القوات الجوية والدفاع الجوى	اللواء إبراهيم علي الشامي	11
	ضلاع شملان *معسكر السمع*	*لواء 140 دفاع جوي* *لواء 160 دفاع جوي*	*العميد علي حسين الروني* *العميد ركن محمد عبدالله الصعر*	
		قائد القوات الخاصة	اللواء عبد الخالق بدر الدين الحوثي	12
	مأرب	قائد المنطقة العسكرية الثالثة	اللواء مبارك صالح المشن	13
		قائد المنطقة العسكرية الرابعة	اللواء عبد اللطيف حمود المهدي[51]	14
بقي مخلصًا لحزب المؤتمر الشعبي العام	*تعز*	*اللواء 22*	*العميد حمود التهيش*	
دهمش	*تعز*	*لواء 35 مدرع*	*العميد حمود أحمد دهمش*	
الجند، حول مطار تعز الدولي	*تعز*	*لواء 17 مشاة*	*غير معروف*	
قاعدة طارق الجوية، بالقرب من مطار تعز الدولي	*تعز*	*لواء 170 دفاع جوي*	*العميد عبدالله الحداد*	
	الحديدة	قائد المنطقة العسكرية الخامسة	اللواء يوسف المدني	15
	عمران/ صعدة	قائد المنطقة العسكرية السادسة	اللواء محمد يحيى الهواري	16
	ذمار/ صنعاء	قائد المنطقة العسكرية السابعة	اللواء حميد الخراشي	17
		قائد عسكري	العميد زكريا المتة	18
		مساعد وزير الدفاع	اللواء صالح مسفر	19

[49] تتألف القوة القتاليّة من اللواء الخامس واللواء السادس واللواء الثامن.

[50] تتضمّن لواء مكافحة الإرهاب والقوات الخاصة، الأخيرة تخضع لأوامر العميد أحمد دحان الشيعاني.

[51] حلّ محل اللواء أبو علي الحكيم.

نائب قائد القوات العامة	النقيب علي حمود الموشكي	20
هيئة الإسناد اللوجستية	اللواء أبو علي الكحلاني	21
قائد القوة البحرية والدفاع الساحلي	اللواء محمد فضل	22
قائد العمليات	اللواء محمد المقداد	23
رئيس الأمن السياسي	اللواء عبد القادر أحمد قاسم الشامي	24
رئيس الأمن القومي	اللواء عبدرب صالح جفران	25

الملحق رقم 2

القيود على الوصول المفروضة من قبل الحكومة اليمنية / التحالف

مقدمة

منذ آذار/ مارس 2015، قام التحالف بفرض قيود بحرية وجوية صارمة في اليمن بدرجات متفاوتة، وذلك استناداً لأحكام حظر الأسلحة الواردة في قرار مجلس الأمن 2216 (2015). قبل النزاع، استورد اليمن زهاء 90٪ من احتياجاته من الوقود والمواد الغذائية والطبية. وقد كان لحصارات الأمر الواقع هذه[52] آثارٌ واسعة ومدمرة على السكان المدنيين. يستنتج الفريق أن تلك الحصارات تنتهك قاعدة التناسب في القانون الدولي الإنساني من بين الالتزامات القانونية الدولية الأخرى.

القانون الدولي الإنساني - التناسب

كما جاء في القانون العرفي، فإن قاعدة التناسب تنص على التالي: " يُحظر شن هجومٍ يمكن أن يؤدي إلى خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إصابة المدنيين أو إلحاق أضرارٍ بأهداف مدنية، أو إلى أي مزيج من تلك النتائج، حيث يكون ذلك مفرطاً فيما يتعلق بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة ".[53] إنّ تقييمات التناسب هي ترجيحات/احتمالات مستقبلية، وبالتالي يجب أن تستند إلى توقعات معقولة، وليس إلى نتيجة معروفة. في الواقع، هذا يطبّق معيار "إمكانية التوقع أو تحديد ما يُحتمل أن يحصل". إذا كان الضرر الذي قد يلحق بالمدنيين مفرطًا، يجب إلغاء الهجوم أو تعليقه.[54] تُعتبر الهجمات التي تنتهك قاعدة التناسب هجمات عشوائية وقد تشكل انتهاكات جسيمة لقانون النزاع المسلح[55].

[52] في القانون الدولي، يُعرّف الحصار بأنه آلية معلنة ومُخطرٌ بها وحيادية وفعالة تهدف غلى منع اي وصول، بغضّ النظر عن الشحنات أو الاتجاه. إذن فالقيود المفروضة على الوصول الى اليمن عبر المناطق البحرية قد لا تنطبق عليها صفة حصار، باستثناء الفترة من 6 الى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وقد تنطبق صفة حصار على إغلاق مطار صنعاء. ومع ذلك، من المفهوم أن الحصارات يمكن تطبيقها في النزاعات المسلحة الدولية بينما هذا التقرير يعتبر أن اليمن في حالة نزاع مسلح غير دولي. لذلك، يعتمد هذا التقرير على مصطلح "حصارات الأمر الواقع" لوصف جميع عمليات التحالف التي تقيد الوصول إلى اليمن.

[53] CIHL - قاعدة 14

[54] CIHL قاعدة 19 - AP I, المادة 57(2)(b)

[55] AP I المادة 51 (5)(b)

تنطبق قاعدة التناسب على *الهجمات*، التي يُعرّفها القانون الدولي الإنساني بأنها أعمال عنف ضد الخصم.[56] تقليديًا، يُفهم من كلمة "*هجمات*" بأنها استخدامٌ للقوة الجسدية. ومع ذلك، تعكس تلك الكلمة حالة النزاع المسلح اليوم، ويجد فريق الخبراء البارزين أن الحُجة التي تقترح تضمين كلمة "هجمات" معانٍ أوسع هي حُجةٌ مقنعة، حيث يمكن أن نجد العنف المُلازم لأي هجمة في *نتائج* أي عملية. يتزايد قبول هذا الرأي في المصنفات القانونية وفي الأدلّة الإرشادية الخاصة بالمبادئ العسكرية، وقد تبنّته المحكمة الجنائية الدولية[57].

إذا تم التوسع أكثر في تفسير نطاق كلمة هجمات لتشمل الحصار والقيود الأخرى التي تسبب الموت والإصابات الجسيمة، فإن مثل هذه القيود تكون محظورة إذا كان من المتوقع أن تُلحق الضرر بالمدنيين بشكل غير متناسب.[58] إنّ الغرض من قاعدة التناسب، هو الحفاظ على الإنسانية في أوقات الصراع وحماية غير المقاتلين. وقراءة قاعدة التناسب هذه قد تتّسق مع الالتزام الصريح للأطراف الذي تتضمنه شروط اتخاذ الاحتياطات، بالاهتمام الدائم بتحييد السكان المدنيين والمدنيين والأهداف المدنية لدى إجراء العمليات العسكرية.[59]

القيود البحرية

بعد فترة وجيزة من خوض التحالف في اليمن، أغلقت الحكومة اليمنية المياه الإقليمية للبلاد، وخوَّلت التحالف فرض قيود على الدخول. فتوجّب على السفن التي تريد دخول اليمن أن تحصل على إذن بذلك، كما كانت تخضع لتفتيش التحالف. وعلى الفور سببت القيود تأخُّر وصول البضائع التجارية والإمدادات الإنسانية ومنعتها من دخول اليمن. وقد تناقصت الشحنات إلى اليمن بسبب التأخير والشكوك التي اعترت شركات النقل البحري، وكذلك بسبب تزايد تكاليف التأمين والمخاطر التشغيلية في منطقة تشهد نزاعاً. بحلول حزيران/ يونيو 2015، لم يعد يدخل اليمن سوى 15٪ فقط من الواردات التي كانت تدخله قبل الأزمة اليمنية[60].

وفقاً لفقرات التقرير من 48 إلى 50، استمرت هذه القيود حتى بعد إنشاء آلية الأمم المتحدة للتحقُّق والتفتيش في اليمن وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، زاد التحالف من القيود فارضاً حصارًا كليًا على اليمن. وبينما رُفع الحصار الكُلّي بشكل تدريجي، بقيت القيود وعمليات التفتيش مفروضة حتى 30 حزيران/ يونيو 2018.

<u>الأَثَر</u>

في الوقت الحاضر، أصبح اليمن الذي دمرته سنوات النزاع والمُعتمد على الواردات أصلاً، أصبح أكثر اعتماداً على الواردات من السابق، أي قبل النزاع. ولا يمكن في هذه الحالة أن تستجيب المساعدات الإنسانية وحدها إلى الحاجات. في هذه الأثناء، وتأثراً بضربات التحالف الجوية، تأذّت قدرة ميناء الحديدة الذي كان يستقبل تاريخياً غالبية الواردات، والذي كان يستوعب

---

[56] AP I المادة 49

[57] Phillip Drew, The Law of Maritime Blockade: Past, Present and Future (Oxford University Press, 2017), p 97 note 33; Michael Schmitt (ed), Tallinn Manual on the International Law Applicable to Cyber Warfare (Cambridge University Press, 2013); Prosecutor v Bosco Ntaganda (Trial Chamber) [2014] ICC- 01/04-02/06, para 46.

[58] وبدلاً من ذلك، يمكن تقديم حجة مؤداها أنه ينبغي تطبيق قاعدة التناسب على نطاق أوسع على العمليات العسكرية من نطاق تطبيقها على الهجمات. ويبدو أن هذا هو نهج دليل سان ريمو بشأن القانون الدولي المطبق على النزاعات المسلحة في البحار (1994) الذي استعار ما ذُكِر عن التناسب لتغطية سيناريو الحصار، دون أن يصف الحصار بأنه هجوم أو عمل من أعمال العنف.

[59] CIHL القاعدة 15, AP I المادة 57(1)

[60] https://www.unocha.org/sites/unocha/files/dms/Documents/25%20June%202015%20USG%20Yemen.pdf

أكثر من نصف عمليات التخزين والطحن الغذائي في اليمن. ومع ذلك، ظل ميناء الحُديدة هاماً جداً أثناء النزاع، حيث دخل عِبره حوالى 70٪ من مجمل واردات اليمن[61].

رغم انخفاض إجمالي الواردات من المواد الغذائية الأساسية في فترات مختلفة خلال النزاع، كانت كافية إجمالاً لتلبية معظم احتياجات اليمن، هذا على الأقل قبل الحصار الذي فُرض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. وبالتالي، فإن توفر الغذاء عموماً ليس هو المشكلة في اليمن، بل الأسعار هي المشكلة، حيث أن الناس في اليمن لا يستطيعون شراء الغذاء الموجود.

لقد ارتفعت الأسعار بسبب زيادة تكاليف إيصال الغذاء إلى الأسواق. وبينما يعود ذلك جزئياً إلى سيطرة انعدام الأمن، والبُنية التحتية المدمَّرة، والضرائب الإضافية داخل اليمن، يَنسب تقريباً جميع المعنيين بأعمال تجارية السبب الرئيسي لزيادات الأسعار إلى قيود التحالف على الواردات البحرية. وفي كل يوم تتأخر فيه السفن في الطريق، يتحمل أصحاب الشحنات غرامات تأخير تصل إلى عشرات آلاف الدولارات في اليوم. إن ارتفاع تكاليف التأخير، كما عدم القدرة على التنبؤ بحدوثه أو بالحصول على إذن دخول، أدت إلى تضخم في أسعار الأغذية.

وفي الوقت نفسه، عانى معظم اليمنيين من خسارة مداخيلهم بسبب النزاع بما في ذلك عدم دفع الرواتب من قبل البنك اليمني المركزي. إذًا، فإنّ آثار الزيادات في الأسعار مقترنةً باضمحلال القدرة الشرائية لدى اليمنيين قد كانت كارثية على سكان اليمن.

وقد ساء الوضع المتردي أصلًا بشكل ملحوظ بسبب القيود التي فُرضت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. وفيما باتت الإمدادات غير كافية، ساهمت حالة الحصار التي لا يمكن توقعها في ارتفاع الأسعار بشكلٍ أكبر مؤديةً بالتالي إلى تدني عدد الأشخاص القادرين على توفير الغذاء وزيادة عدد الذين يعانون من الجوع. لا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تسدّ هذه الفجوة.

وفيما كان بالإمكان تلبية الحاجات الغذائية قبل حصار تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 إلّا أن استيراد الوقود بشكلٍ عام لم يكن كافيًا طوال فترة النزاع. وقد تفاقم هذا الوضع في حزيران/ يونيو 2017 عندما أغلقت الحكومة ميناء رأس عيسى الذي كان مركزًا أساسيًّا لاستيراد الوقود. أدى حصار تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 والقيود المستمرة المفروضة على السفن المتجهة إلى موانئ البحر الأحمر إلى تراجع طلبات الدخول أو رغبة وكلاء الشحن في التوجّه إلى اليمن. في الفترة الممتدة من آذار/ مارس إلى حزيران/ يونيو 2018 تراجعت الطلبات بنسبة 50-66٪ مقارنة مع الفترة السابقة لحصار تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

في آذار/ مارس 2017 أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن اليمن أمسى أكبر أزمة إنسانية في العالم. وفي نيسان/ أبريل 2018، وصل إلى 17.8 مليون عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي و8.4 مليون شخص على حافة المجاعة وذلك من أصل 29.3 مليون نسمة. إشارة إلى أن الأشخاص الجياع هم أكثر عرضة لمضاعفات صحية وللإصابة بالأمراض. منذ 27 نيسان/ أبريل 2017، انتشر وباء الكوليرا في اليمن على نطاق غير مسبوق. في هذا الإطار، أدّى الشح في الوقود إلى تفاقم الأزمة الصحية بسبب تأثيره على تشغيل المرافق الصحية وإمدادات المياه.

تقييم التناسب

الأذى اللاحق بالسكان المدنيين

كان الضرر الذي لحق بالسكان المدنيين في اليمن بسبب القيود الشديدة المفروضة على الواردات البحرية قابلًا للتوقع نظرًا إلى اعتماد البلد على الواردات قبل النزاع وإلى الأهمية التي يحملها ميناء الحُديدة. كذلك فإن اعتماد السكان على الواردات

[61] https://logcluster.org/sites/default/files/logistics_cluster_yemen_hodeidahcontingencyplan_170322_0.pdf

البحرية كسبل أساسية للبقاء على قيد الحياة والأذى والقتل والإصابة التي قد تنجم عن الأثر الاقتصادي لقطع هذا الصمام الحيوي كان أمرًا معلومًا ومتاحًا لمن خطط لهذه القيود البحرية ونفذّها.

إضافةً إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ تقييم التناسب لا يجب أن يكون ثابتًا. في الواقع، يتطلب استمرار هذه القيود البحرية تقييماً مستمراً. وفي مثالٍ واضحٍ، شكل حصار تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 منعطفًا يحتاج إلى تقييمٍ محدّث. وكان من واجب التحالف إعادة تقييم آثار وسائلهم على السكان المدنيين ومدى التناسب فيها. في هذا السياق، شدد المجتمع الدولي آنذاك وبشكل متكرّر على مسألة آثار القيود المفروضة وحذر من النتائج الكارثية التي قد تترتّب عن الإغلاق المعلن لجميع الموانئ.

أما الشاغل الإضافي فيتمثل بتراجع قدرة السكان المدنيين على التعافي كلّما طالت مدة هذه القيود.

الميزة العسكرية

وفقًا للبيانات الصادرة عن التحالف، تهدف القيود المفروضة إلى تعزيز الحظر على الأسلحة بموجب القرار 2216 (2015). في هذا الإطار سلّط التحالف الضوء بشكلٍ محدد على استخدام الحوثيين للصواريخ البالستية ضد السعودية.

لا يقوم فريق الخبراء بأي تقييم بشأن ما إذا كان بالإمكان توقع فعالية القيود عند الإعلان عنها لأول مرة في العام 2015. ولكن تبيّن أن العكس صحيح خصوصًا على ضوء التدابير التي اتخذت ومنها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. ويُستبعد كذلك أن تكون القيود فعّالة بغياب قائمة واضحة وعلنية بالمواد المحظورة.[62]

كذلك يشتمل تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الذي أوكلت إليه مهمة التحقيق في انتهاكات حظر الأسلحة على أدلّة إضافية تثبت عدم فعاليّة هذه القيود. فقد وجد هذا الفريق أنه ما من مؤشرات تدل على وصول صواريخ باليستية إلى اليمن عبر موانئ البحر الأحمر وأن احتمال دخول أسلحة أخرى مستبعدٌ أيضًا.[63] كما أن عمليات التفتيش التي أجرتها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش وقوات التحالف على امتداد سنوات فرض القيود البحرية لم تكشف عن وجود أي أسلحة.[64]

ومن الواضح أن فعاليّة هذه القيود محدودة نظرًا إلى أن الحوثيين ما زالوا قادرين على ضرب المملكة العربية السعودية بالصواريخ.

تبيّن كل هذه العوامل مجتمعة أنّ القيود البحرية التي فرضها التحالف لا يمكن منطقيًا أن تحقق ميزة عسكرية مباشرة وملموسة تتمثّل بمنع الحوثيين من تهريب الأسلحة. وحتى لو لم يكن هذا الاستنتاج معلومًا في آذار/ مارس 2015 إلا أنّه بدا جليًا تدريجيًا مع انقضاء الأشهر والسنوات.

[62] على سبيل المثال، يتطلب قانون مكافحة التهريب لوائح مكافحة تهريب علنية أو ضمن إطار منطقي. دليل سان ريمو (1994) الفقرة 149.

[63] S/2018/68 المرفق 33

[64] S/2018/68 الفقرة 78.

تقييم التناسب

إنّ آثار القيود البحرية التي فرضتها قوات التحالف على السكان المدنيين في اليمن واضحة. وإنّ الأذى اللاحق بالمدنيين قابل للتقييم وقد تمّ تقديره بشكل دقيق خصوصًا مع استمرار القيود البحرية وتطورّها على مدار أكثر من ثلاث سنوات. وقد حصل التحالف والحكومة اليمنية على إشعارٍ كافٍ بالأذى اللاحق بالمدنيين وبمسؤوليتهما عنه كما حظي كلّ منهما بالفرصة لتصويب الوضع.

ما من ميزة عسكرية يمكن أن تبرّر المعاناة المستمرة والبالغة لملايين الأشخاص. عندما كان التحالف قادرًا على تقييم الأذى اللاحق بالسكان المدنيين بسبب القيود البحرية والذي كان مفرطًا بالمقارنة مع الميزة العسكرية المباشرة والملموسة المتوقعة لهذه القيود؛ كان هذا التحالف ملزمًا وفقًا للقانون بإلغاء أو تعليق هذه القيود. وهو قد فشل في تطبيق ذلك.

إغلاق مطار صنعاء

كان مطار صنعاء الدولي أكبر مطارٍ في اليمن كما كان الأكثر نشاطًا وأهميةً وصلة الوصل مع العالم. منذ العام 2015، اتخذ التحاف تدابير مُقيّدة للوصول إلى المطار شملت أحيانًا إلزام الرحلات بالهبوط في المملكة العربية السعودية للخضوع للتفتيش قبل التوجه إلى اليمن.

في 9 آب/ أغسطس 2016 قام التحالف بإغلاق المطار بشكل فعلي من خلال إغلاق المجال الجوي المحيط به مما تسبّب بإلغاء الرحلات التجارية جميعها. في هذا الإطار، اعترف التحالف بمسؤوليته عن إغلاق المطار حيث أعلن أنّه يملك السلطة لإعادة فتح المطار أمام الرحلات التجارية.[65] واستندت التوضيحات التي جاءت عقب إغلاق مطار صنعاء على تطبيق القرار 2216 (2015) الذي يُفترض أن يضمن سلامة الركاب.[66]

بالإضافة إلى كل ما سبق، أدّى حصار تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 إلى إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات الإنسانية ورحلات الأمم المتحدة لمدة ثلاثة أسابيع.

الأثر

قبل النزاع كان الآلاف يسافرون إلى الخارج سنويًّا لتلقي العلاج الطبي غير المتوفّر في اليمن. وبسبب النزاع، تدهورت الرّعاية الصحية المتاحة في اليمن ما أدّى إلى ارتفاع عدد المرضى الذين يحتاجون للسفر إلى الخارج. وبحسب تقديرات الخطوط الجوية اليمنية وهي الطيران التجاري الرئيسي في البلاد، كان ثلث الركاب يسافرون إلى الخارج لتلقي الرعاية الصحية قبل إغلاق المطار.[67] في رسالةٍ إلى الأمين العام للأمم المتحدة مؤرخة في 22 آب/ أغسطس 2017، أعلنت وزارة الصحة في صنعاء عن وفاة 13 ألف شخص على الأقل بسبب ظروف صحية كان يمكن علاجها في الخارج لولا إغلاق المطار.[68] ومن المؤكّد أن هذا العدد قد ارتفع بحلول حزيران/ يونيو 2018.

نجم عن إغلاق المطار مشاكل جمة للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة أو الّذين يحتاجون إلى رعاية طارئة غير القادرين على مغادرة البلاد للحصول على العلاج الطبي عبر طرق بديلة. فبالنسبة لغالبية السكان في المناطق الواقعة تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع، كان الوصول إلى المطارات في محافظتي حضرموت وعدن يتطلب سفرًا طويلًا عبر جبهات

[65] https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1655689

[66] http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1527487

https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1655689

[67] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YEMEN%202017%20HNO_Final.pdf

[68] في الملف

ناشطة مقابل تكاليف باهظة في معظم الأحيان. وتعرّض المسافرون على نقاط تفتيش عديدة تابعة لمختلف أطراف النزاع للتفتيش وأحيانًا للمضايقة أو الاعتقال.

في أعقاب الغارة الجوية على القاعة الكبرى في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، اعترف مسؤولون سعوديون ومن قوات التحالف بغياب الرعاية الصحية الملائمة في اليمن عندما قاموا بتوجيه نقل المصابين جراء الغارة "الذين تتطلب حالتهم علاجًا طبّيًا خارج اليمن".[69]

تقييم التناسب

فرض التحالف إغلاقًا تامًا لمطار صنعاء أمام الرحلات التجارية منذ آب/ أغسطس 2016 وقد شمل ذلك الأشخاص الذين يحتاجون إلى علاج طبي طارئ في الخارج. أمّا الاستثناءات فقد اقتصرت على الرحلات المنظمة من قبل المملكة العربية السعودية. ولم يقدّم التحالف توضيحًا حول الضرورة العسكرية لإغلاق المطار بالكامل. وبغياب توضيح من هذا النوع، يبدو أن إغلاق مطار صنعاء الدولي ينتهك مبدأ التناسب في القانون الدولي الإنساني.

الخلاصة

بناءً على الأدلة المتاحة، تتوفّر أسباب وجيهة للتصديق بأن عمليات الحصار بحكم الأمر الواقع و القيود على الوصول تنتهك مبدأ التناسب في القانون الدولي الإنساني.[70] وفيما تعتمد هذه الخلاصة على فهم تطوريّ لتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني إلا أنّها تتماشى وهذه المبادئ. وبالنّظر إلى النتائج الخطيرة لهذه التدابير المُقيّدة على السكان المدنيين في اليمن، يَعتبر فريق الخبراء أنّ هذه المقاربة مبررّة.

[69] http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1547693

70 هذه المخرجات من دون الإخلال في تطبيق القواعد الأخرى من القانون الدولي الإنساني بما في ذلك مبدأ الوقاية عند الهجوم.

الملحق رقم 3

الفريق المشترك لتقييم الحوادث

مقدمة

استعرض الخبراء ملخصات 71 حادثة تم التحقيق فيها من قِبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث (JIAT) وهو هيئة تحقيق كان قد أنشأها التحالف رداً على ادعاءاتٍ بأن الضربات الجوية تضرب أو تؤثر على المدنيين أو الأهداف المدنية. تناولت جميع هذه الملخصات باستثناء واحد منها، القضايا التي لفتت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو منظمات المجتمع المدني انتباه الفريق المشترك لتقييم الحوادث إليها.

عند تقييم النتائج، تم الأخذ في عين الإعتبار حقيقة أنّ القادة العسكريين غالباً ما يُطلب منهم اتخاذ قرارات في "ضباب الحرب"، وأن عددًا من الحوادث لا يمكن تجنبها، وأن القادة قد لا يكون لديهم نفس المعلومات المتوفرة لأولئك الذين يراجعون حادثة بعد أوان حدوثها. وقبِلَ الخبراء مسألة أن المعلومات المتاحة للعامة قد لا تنضوي إلا على ملخصات النتائج التي توصل إليها الفريق المشترك لتقييم الحوادث. ومع ذلك، أعربوا عن قلقهم الشديد حيال صمت هذه الملخصات عن ذِكر تفاصيل التحليلات القانونية التي تم إجراؤها، وحيال أنّ هذه الملخصات نادراً ما عالجت التقارير التي تفيد بسقوط ضحايا من المدنيين.

طلب الخبراء من الفريق المشترك لتقييم الحوادث تقديم معلومات عن مرجعيته وعملية التعيين التي يتّبعها وهيكله الإبلاغي. ولم يتلقى الخبراء أي رد على ذلك. كذلك، تلقى الخبراء معلومات موثوقة تشير إلى أنه في بعض الأحيان، قامت وزارة الخارجية السعودية بتغيير نتائج الفريق المشترك لتقييم الحوادث بدرجةٍ كبيرة. من قبل تلقى الخبراء معلومات موثوقة تشير إلى أنه في بعض الأحيان، تم تغيير نتائج الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى حد كبير من قبل وزارة الخارجية السعودية. كما طلب الخبراء الحصول على معلومات حول القواعد الإجرائية للفريق المشترك لتقييم الحوادث والأسلوب الذي يتّبعه التحالف لتحديد ما إذا كان سيتم تنفيذ توصيات الفريق المشترك لتقييم الحوادث، ولم يتلق الخبراء أي رد على ذلك.

اختيار الحالات

طلب الخبراء من الفريق المشترك لتقييم الحوادث تقديم معلومات عن عملية اختيار الحالات، لكنهم لم يتلقوا أي ردّ على ذلك. وقد أجرى الفريق المشترك لتقييم الحوادث في حالات بارزة ولكن يبدو أنها اختارت التحقيق في غالبية الحالات التي وقعت فيها خسائر قليلة جداً في صفوف المدنيين أو لم تحدث أضرار تذكر في الأهداف المحمية. على سبيل المثال، حقق الفريق المشترك لتقييم الحوادث في الضرر الذي لحق بمستشفىً في 7 تموز/ يوليو 2015 والذي حصل كضررٍ تبعيٍّ لاستهداف هدف منفصل وهذا بحسب ادعاء فريق الخبراء المُعيَّن من قِبل الأمم المتحدة[71] في تلك الفترة.

ويبدو أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث لم يحقق في ادعاءاتٍ في نفس القِسم المُشار إليه من تقرير الضربات المباشرة على مركز مران الصحي في صعدة، في نهاية آب / أغسطس 2015 وعلى مستشفى رازح، في صعدة أيضاً، في أيلول / سبتمبر 2015، وكانت تلك الضربات دمرت ذينك المرفقين بالكامل.

وفي بعض الحالات ، يبدو أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث اختار النظر في الحالات التي تشير فيها المنظمة المُدّعية حدوث الضربة الجوية غير القانونية إلى وجود هدف عسكري محتمل في موقع الضربة، بدلاً من النظر في الحالات التي لم تُثَر بشأنها مثل هذه الشكوك. على سبيل المثال، أشار تقريرٌ لمنظمةٍ دولية يوثّق الهجوم الذي وقع في 29 تشرين الأول / أكتوبر 2016 على مبنى إدارة الأمن في الزيدية شمال مدينة الحديدة، أشار إلى وجود قوات الحوثيين / صالح المسلحة في

[71] إن لجنة مجلس الأمن بشأن العقوبات مدعومةٌ بفريق من الخبراء تم إنشاؤه بموجب قرارَيْ مجلس الأمن 2140 (2014) و 2216 (2015)

مرفق الاحتجاز. ويبدو أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث لم يحقق الى جانب هذه الحادثة في حوادث أخرى مدّعاة في نفس التقرير ولا تشير إلى أي وجود عسكري في المواقع التي تعرضت للهجوم.

لم يردّ الفريق المشترك لتقييم الحوادث على أسئلة الخبراء الإضافية حول منهجيته أو وصوله إلى تقارير أضرار ما بعد تنفيذ المهمَّة. كما أنه لم يشرح إجراءات تقديم أو تلقي الشكاوى.

الحالات

بشكل عام ، يُبرر الفريق المشترك لتقييم الحوادث الضربات على المدنيين المرئيين أو الأهداف المدنية المرئية على الأُسس الثلاثة التالية: 1) بأن ما جرى حادثٌ عَرَضي أو خطأ تقني؛ 2) بأن التحالف لم يكن مسؤولاً عن الهجوم؛ 3) بأن الهدف كان هدفًا عسكريًا .

1) حادثٌ عَرَضي أو خطأ تقني

في 10 حالات، خلُص الفريق إلى أن الضربات ضد المدنيين أو الأهداف المدنية كانت عَرَضية. وكما ذُكر أعلاه، قبِل الخبراء مسألة أن الحوادث تقع أثناء النزاع المسلح. ومع ذلك ، يساور القلقُ الخبراءَ بشأن الحالات التي لم تَذكُر فيها ملخصاتُ الفريق المشترك لتقييم الحوادث الضحايا المدنيين. على سبيل المثال، رداً على الادعاءات بشأن الضربة على الشارع الرئيسي في صعدة في 2 أيار/ مايو، أو في حزيران / يونيو 2015، أكد الفريق المشترك لتقييم الحوادث أن "الذخيرة الموجهة بالليزر أخطأت هدفها"، لكنه لم يذكر الإصابات الـ 29 التي ادعت سقوطها المنظمة المُبلِّغة. وفي حالة أخرى، خلُصت الفريق إلى أن ضربة جوية أصابت منزلاً عن طريق الخطأ في ضواحي تعز في 26 أيار / مايو 2015، لكنه لم يُشر إلى الإصابات الخمسة عشر في صفوف المدنيين التي ادُّعي أنها نتجت عن تلك الضربة. كما أنه لم يتناول الضحايا المدنية الـ 47 التي ادُّعي أنها سقطت في 10 ايلول / سبتمبر 2016 في منطقة أرحب شمال صنعاء، والمُرتبط سقوطها بخطأ في تحديد بئر.

وقد لاحظ الخبراء أيضًا أنه في إحدى الحالات، رد الفريق المشترك لتقييم الحوادث على الادعاءات بوقوع هجوم على قافلة لبرنامج الغذاء العالمي، ردّ بأنه (الفريق) وجد أنّ "*هذه الشاحنات كانت بالفعل قافلة لبرنامج الغذاء العالمي وأنّ قوات التحالف لم تكن تعلم بأوقات القافلة ومواقع وجودها/مرورها*". كما أشار الفريق المشترك لتقييم الحوادث أنّ " *المسؤولين المشرفين على هذا البرنامج لم يقدِّموا لقوات التحالف مذكرةً تُظهر تواريخ وأوقات تحرُّكات القافلة، وهذا مخالفٌ للإتفاقيات الدولية*." لكن هذا التفسير لنظام تفادي التضارُب هو غير صحيح. إذ أنّ هذا النظام أُنشئ للمساعدة على تعزيز أمان وأمن النشاطات الإنسانية والموظفين في المجال الإنساني، وهو لا يهدف أبداً الى إعفاء الأطراف من واجباتها بحسب القانون الدولي الإنساني.

إنّ مسؤولية تطبيق مبادئ التمييز والاحتياطات والتناسبية تقع دائمًا على عاتق الأطراف. بعبارة أخرى، إنّ من واجب التحالف تحديد ما ينوي مهاجمته تحديداً صحيحاً. وليس من واجب المنظمات الإنسانية تحديد ما لا يُسمح بمهاجمته. علاوة على ذلك، تلقى الخبراء معلومات موثوقة تشير إلى أنه خلال الفترة المعنية، كان لدى التحالف افتراضٌ بأن بعض القوافل كانت تحمل أعتدة/مواد عسكرية. وقد يكون هذا الافتراض أثَّر على عملية الاستهداف.

وفي 8 من أصل 10 حالات، اوصى الفريق المشترك لتقييم الحوادث بالتعويض للضحايا عن الخسائر أو الأضرار. وطلب الخبراء أن يقدم التحالف معلومات عن متابعة هذه التوصيات، لكنهم لم يتلقوا أي رد.

2) التحالف لم يكن مسؤولاً عن الهجوم

في 33 حالة ، ينفي التحالف أنه نفذ الهجمات كما يُزعم. في هذه الحالات، يقدم الخبراء الملاحظات العامة التالية. أولاً، هذه الادعاءات صدرت من منظماتٍ لحقوق الإنسان وكياناتٍ موثوق بها. وفي مرات كثيرة قامت تلك المنظمات بزيارة المواقع وتحدثت مع الضحايا والشهود فور وقوع الهجمات، كما قام بعضها بإجراء تحليل للحُفَر التي أحدثتها الضربات وللأسلحة.

ثانياً، عندما أعلن الائتلاف نهاية "عملية عاصفة الحزم" في 21 نيسان / أبريل 2015 ، أعلن أن "... عاصفة الحزم ركزت على أهداف محددة للغاية، بما في ذلك السيطرة على المجال الجوي اليمني ومنع ميليشيات الحوثيين وأنصارهم من استخدام سلاح الجو اليمني. وقد تمكن التحالف من السيطرة الكاملة على المجال الجوي اليمني خلال الدقائق الـ15 الأولى من العملية"[72]. ثالثًا، حتى وإن كانت المعلومات غير قاطعة بأنه في كل حالة من الحالات الـ 33 كان قد تم ضرب المواقع من الجو، يظل من غير المحتمل أن تكون قوات الحوثيين / صالح هاجمت مواقع في مناطق تحت سيطرتها الفعلية الخاصة. وفي 25 حالة، وقعت الهجمات على مناطق كانت خاضعة لسيطرة فعلية من سُلطة الأمر الواقع وقت وقوع الهجمات. وفي ثماني حالات، من غير الواضح أي طرف كان مسيطراً فعلياً على المواقع وقت وقوع الهجمات. لذا من الصعب فهم كيف يمكن أن يكون الضرر قد حدث نتيجةً لسببٍ غير الضربات الجوية كما ادُّعي.

في ثماني نتائج من النتائج التسعة الأخيرة التي أصدرها الفريق المشترك لتقييم الحوادث، استنتج الفريق أن التحالف لم يضرب المواقع كما ادُّعي". واستنتاج الفريق في الحالة التاسعة غير واضح. وبالتالي فإن الخبراء يساورهم القلق أكثر بشأن ما يبدو أنه تزايد لاعتماد الفريق المشترك لتقييم الحوادث على الإنكار الشامل للضربات الجوية للتحالف.

3)الهدف كان هدفًا عسكريًا

وما يثير القلق أيضاً، هو توصُّل الفريق المشترك لتقييم الحوادث في 24 حالة لاستنتاجِ أن الهجمات كانت قد ضربت أهدافاً عسكرية.

تلقى الخبراء معلومات موثوقة مفادها أنه خلال الفترة التي شملت ما لا يقل عن 25 حالة من الحالات الـ 28 المعنية، اتُّخذت قرارات استهداف ديناميكية من قبل القادة الميدانيين الذين فشلوا وبشكل روتيني في التشاور، قبل الموافقة على الهجمات، مع الأشخاص العاملين في القيادة المشتركة والذين لديهم معلومات حول "لوائح عدم الإستهداف بالضربات" و معلوماتِ تفادي التضارُب. وليس من الواضح ما إذا كانت تلك هي الحال أيضاً في عامي 2017 و 2018.

لدى الخبراء مخاوف جدية من أنه عند عدم تمكن القادة الميدانيين من الوصول إلى مثل هذه المعلومات أو عدم سعيهم للحصول على مثل هذه المعلومات، لن تكون لديهم المعلومات اللازمة لإجراء تقييمات التناسب وقد يكونوا فشلوا في اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لتجنب أو تقليل الخسائر المدنية في الأرواح أو الإصابات المدنية أو الأضرار التي تصيب الأهداف المدنية.

إنّ جميع الضربات الأربعة والعشرين، باستثناء واحدة منها، كانت على ما يظهر أنه هدف مدني. في إحدى الحالات، ذكرت منظمة غير حكومية دولية أن قوات الحوثيين / صالح المسلحة وضعت مكتبًا في مركز النور في صنعاء لرعاية وإعادة تأهيل المكفوفين. ويبدو أن هذا ينتهك المادة 58 من البروتوكول الإضافي الأول بشأن الاحتياطات من الهجمات. ومع ذلك، فإن هكذا انتهاكات لا تُعفي الأطراف الأخرى في النزاع من التزاماتها، ولا سيما في ما يخص اتخاذ تدابير وقائية لحماية المدنيين.

لدى الخبراء مخاوف جدية بشأن ندرة المعلومات التي قدمها الفريق المشترك لتقييم الحوادث حول كيفية توصل التحالف الى اعتبار أن الأهداف المدنية الظاهرة قد أصبحت أهدافًا عسكرية نتيجة لاستخدامها من قِبل قوات الحوثيين / صالح. وحيث يعتمد الفريق المشترك لتقييم الحوادث على المعلومات الاستخباراتية التي تصله، لا يوجد ما يشير إلى أن مركز تقييم الاستخبارات المشترك قد قام بتقييم موثوقية هذه المعلومات من قبل وإذا كان الأمر كذلك، ليس هناك ما يشير الى كيفية

[72] الملخص اليومي الصادر عن وزارة الدفاع السعودية: عملية عاصفة الحزم، 21 نيسان / إبريل 2015 https://www.saudiembassy.net/press-release/saudi-ministry-defense-daily-briefing-operation-decisive-storm.

وكانت عملية عاصفة الحزم قد أُطلقت في 26 آذار / مارس 2015

حصول ذلك التقييم. كما لا يوجد دليل على أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث يُجري تقييماً مستقلاً خاصاً به للمعلومات الاستخباراتية. بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرنا أعلاه، ربما كان هناك افتراض لدى التحالف بأن بعض أنواع المركبات كانت تحمل أسلحة. وفي إحدى الحالات، تم ضرب سيارة إسعاف في صعدة في 21 كانون الثاني / يناير 2016. وقد خلُص الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى أنها كانت تحمل أسلحة، وهو استنتاج يتناقض مع المعلومات التي قدمتها المنظمة الإنسانية المسؤولة عن سيارة الإسعاف.

ولما كان هناك القليل من التفاصيل الواردة في ملخصات الفريق، غدا من المستحيل التأكد من كيفية إجراء التحالف لتقييم التناسب، لدى تحديد هدف عسكري، ومن ماهية الاحتياطات المُتَّخذة في الهجوم. كما لا يمكن التأكد مما إذا كان الفريق المشترك لتقييم الحوادث يُجري تقييماته المستقلة بشأن كيفية تنفيذ هذه الإجراءات في حالات منفردة. قد تكون الاستجابة للهجوم على سوق خميس في 15 آذار/ مارس 2016 الأكثر رمزية، حيث أن نتائج الفريق المشترك لتقييم الحوادث تتناقض مع ادعاءات التحالف السابقة، حيث أشارت النتائج إلى أنه بسبب تسمية السوق "سوق الخميس" لم يكن ممكناً أن يكون التحالف قد توقع وجود مدنيين في السوق يوم الثلاثاء.

وفيما يتعلق بالهجوم الذي وقع في 11 تشرين الأول / أكتوبر 2015 على مرفق احتجاز، وجد التحالف أن سجن البيضاء "لم يكن سجناً" بل كان مستودعاً لتخزين الأسلحة. لم يشرح التحالف ولا الفريق المشترك لتقييم الحوادث الأعداد الكبيرة التي ادُّعي بأنها سقطت من الضحايا المدنيين أو العاجزين عن القتال. وفي مسألة مشابهة، رداً على الادعاءات التي تفيد بأن التحالف هاجم على نحو غير قانوني نقابة للمعلمين في 18 آب / أغسطس 2015، زعم الفريق المشترك لتقييم الحوادث أن المبنى فقد صفته كموقع محمي لأن قادة من الحوثيين كانوا في المبنى، ولكن الفريق لم يشرح مسألة سقوط 49 من الضحايا المدنيين الذين ادعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان OHCHR سقوطهم. وفيما يتعلق بحالة أخرى، أكد الفريق المشترك لتقييم الحوادث أن الجسر المستهدف كان خالياً من المدنيين والمركبات خلال وقت الهجومين، ولكنه لم يتناول المدنيين الـ 110 على اقل تقدير الذين افادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان انهم سقطوا.

إن عدم ذكر تقييمات التناسب والتدابير الاحترازية في ملخصات الفريق المشترك لتقييم الحوادث، لا يعني أنها لم تكُن تُجرى. ومع ذلك، تشير المعلومات الموثوقة إلى أن الجيش السعودي مُدرب على خوض نزاعات تقليدية بين دولة وأخرى، وعلى وجه الخصوص، هو مدرب على مهاجمة الارتال العسكرية في بيئات تقشفية، ولم يتدرب على الاطلاق او بشكل كافٍ على مكافحة المتمردين في البيئات الحضرية.[73] إن نوع الحرب التقليدية التي تدرب الجيش السعودي على خوضها سيتطلب مقاربةً مختلفة لتقييمات التناسب والتدابير الاحترازية عن تلك المقاربة المطلوبة عند التخطيط للعمليات العسكرية في المناطق المأهولة بالسكان.

الاستنتاج

بحسب المعلومات المتاحة لهم، يشعر الخبراء بقلق جدي حيال استقلالية الفريق المشترك لتقييم الحوادث وقدرته على إجراء تحقيقات نزيهة في الحالات التي ينظر فيها. ومن ثم يبدو أن الائتلاف لا يملك آلية تتفق مع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني[74] . كما أن لدى الخبراء مخاوف جدية بشأن ما إذا كان فريق الفريق المشترك لتقييم الحوادث يجري تقييمات التناسب والاحتياطات الخاصة به، وإذا كان الأمر كذلك، لديهم قلق حول كيفية إجرائه لها.

[73] لم يتمكن الخبراء من الحصول على هكذا معلومات حول التدريب العسكري بالنسبة للدول الاخرى في التحالف

[74] المبادئ الاساسيه والمبادئ التوجيهية بشان الحق في الانتصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ، المعتمدة والمعلنة بموجب قرار الجمعية العامة 147/60 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2005.

الملحق رقم 4

الضربات الجوية ضد المدنيّين

بتاريخ 26 آذار/ مارس 2015 ، شكّلت 10 دول بقيادة المملكة العربية السعودية تحالفًا لإطلاق عمليةٍ عسكرية ضد الحوثيين في اليمن. وشمل هذا التحالف إلى جانب السعودية، البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب والسنغال والسودان والإمارات العربية المتحدة وقطر حتى حزيران/ يونيو 2017.

استمرت المرحلة الأولى من هذه العملية والتي سمّيت عاصفة الحزم لمدةٍ تقل عن شهرٍ واحد وركزت على اكتساب تفوق جوي واستهداف الصواريخ الباليستية الحوثية وتجمعات القوات ومواقع القيادة والمعسكرات ومستودعات الأسلحة.[75] وفي 22 نيسان/ أبريل 2015 أعلن التحالف عن عملية جديدة وهي عملية استعادة الأمل انتقلت من التركيز على العمليات العسكرية إلى العملية السياسية رغم أنها انطوت على استخدام القوّة بما في ذلك الضربات الجوية.[76] تُبيّن المعلومات الموثوقة التي جمعها مشروع بيانات اليمن أنّ التحالف قد شن حوالي 18 ألف غارة جوية في اليمن منذ 1 آذار/ مارس 2015 ولغاية 30 حزيران/ يونيو 2018 ما يشير إلى شدّة الحملة.[77]

كانت الضربات الجوية للتحالف ولا تزال السبب الرئيسي في مقتل المدنيّين وتدمير البنى التحتية المدنية في هذا النزاع. لم تتراجع حدّة هذه الحملة الجوية حتى بعد أن بدا أثرها واضحًا على السكان المدنيّين. وفي ظل غياب تعداد شامل للضحايا المدنيّين في اليمن، أفادت مفوضية حقوق الإنسان عن مقتل 4300 مدنيًا على الأقل جراء ضربات التحالف الجوية.[78] كذلك، ما من تقييمٍ شامل ومستقل للنتائج المترتبة عن الضربات الجوية على البنى التحتية في اليمن إلّا أن حملة التحالف الجوية قد ساهمت من دون أدنى شك في تردي الحالة الإنسانية والوضع الاقتصادي في اليمن.

وكما هو الحال في أبعاد كثيرة من عمليات التحالف، غابت الشفافية بشكلٍ واضحٍ ومستمر في الحملة الجوية على اليمن. وحتى تاريخه، وبالرغم من المطالبات، لم يقم التحالف بتبادل قواعد الاشتباك وإجراءات التشغيل الموحدة أو مناهج تقييم التناسب أو المعايير المعتمدة للتفريق بين المدنيين والمقاتلين. كذلك فإن تشكيل التحالف لفريق التقييم المشترك في العام 2016 لم يؤدّ إلى تحسينٍ مجدٍ ذات صلة بالشفافية أو الوضوح (راجع الملحق 3).

كانت الأشهر التسعة الأولى من الحملة الجوية الأكثر شدةً حيث قُتل ما لا يقل عن 1750 مدنيًا بحسب مفوضية حقوق الإنسان. يُثير عدد كبير من الضربات التي شُنّت خلال هذه المرحلة قلقًا جديًا بشأن انتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني أو احتمال ارتكاب جرائم حرب. ويشكل قصف التحالف لمحافظة صعدة بين 6 نيسان/ أبريل و11 أيار/ مايو 2015 ردًا على هجمات الحوثيين على المملكة العربية السعودية من هذه المحافظة مثالًا واضحًا على ذلك. في 8 أيار/ مايو 2015 أوحى المتحدث الرسمي باسم التحالف بأن مدينة صعدة بكاملها كانت هدفًا عسكريًا.[79] تُظهر صور الأقمار

---

[75] https://www.youtube.com/watch?v=3EGe51MjqOk

[76] http://www.operationrenewalofhope.com/operation-decisive-storm-ends-operation-renewal-of-hope-begins/#sthash.p0HaZrz6.dpbs

[77] حوالي 5800 في العام 2015، 4800 في العام 2016، 5200 في العام 2017، وألفين في العام 2018 (من كانون الثاني/ يناير حتى تموز/ يوليو 2018).

[78] في ظلّ غياب ردّ من التحالف حول معلوماتٍ محددة عن عملياته، يعتمد الخبراء على المعلومات المتاحة للعموم.

Saudi Ministry of Defense, Brig. Gen. Ahmed al- Assiri, News Conference, May 9, 2015, video clip, https://www.youtube.com/watch?v=l38aLG9l_ec (accessed May 29, 2015).

[79] حوالي 4700 (2016)، 4300 (2017) وألفين (كانون الثاني/ يناير-حزيران/ يونيو 2018) مع 5800 في العام 2015 و4800 في العام 2016 و5200 في العام 2017 وألفين في العام 2018 (كانون الثاني/ يناير حتى تموز/ يوليو 2018).

الصناعية لصعدة بعد أيار/ مايو 2015 أكثر من 3124[80] موقعًا مستهدفًا بالغارات التي ألحقت الضرر بمئات المباني أو دمّرتها. وفي زيارةٍ لهم إلى صعدة، تأكد الخبراء من الدمار الكبير وتحدثوا إلى ناجين. استهدفت إحدى الضربات منزلًا مسفرةً عن مقتل 27 فردًا من العائلة نفسها بينهم 17 طفلًا فيما استهدفت ضربات أخرى محطة وقودٍ مكتظة. كما شاهد الخبراء بأم العين دمار البنى التحتية المدنية. على سبيل المثال، بقي جسر واحد من أصل تسعة جسور بين صنعاء وصعدة مفتوحًا.

وفي أحد أكثر الهجمات وضوحًا على البنى التحتية الاقتصادية في اليمن التي لا يزال السكان المدنيون يعانون من تداعياتها حتى اليوم، قام التحالف في آب/ أغسطس 2015 بقصف ميناء الحديدة. دمّرت هذه الضربة الجوية رافعاتٍ ومستودعات مهمة على نقطة العبور الرئيسية للبضائع التجارية والمساعدات إلى شمال اليمن حيث تقيم أغلبيّة السكان. زار الخبراء المرفأ وتحدثوا إلى مصادر ورصدوا أثر هذه الضربات على العمليات في هذا المرفأ. وفي هذا السياق، يثير الأذى القابل للتوقع والناجم عن الضربات الجوية على المرفأ والذي يطال معظم أنحاء اليمن قلقًا جديًا بشأن انتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني.

كان لمفاوضات السلام التي جرت في العام 2016 أثرًا محدودًا غير أن شدة الحملة الجوية ارتفعت بشكلٍ كبير في آب/ أغسطس 2016 عند انهيار المحادثات. في الفترة الممتدة بين آب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر 2016 قُتل ما لا يقل عن 600 مدنيًا جراء الضربات الجوية المختلفة. وقد حصل الخبراء على معلوماتٍ تفيد بأن ممارسات الاستهداف التي اعتمدها التحالف في هذه الفترة شابتها أخطاءٌ عديدة لدرجة أن بعض الداعمين الدوليّين للتحالف وضعوا حدًا لتعاونهم معه وتوقفوا عن بيع الأسلحة إلى الدول الأعضاء فيه. في هذه الفترة تم تنفيذ أبرز ضربتين جويتين في هذا النزاع وهما الضربة الجوية على القاعة الكبرى في صنعاء والضربة التي استهدفت مستشفى عبس في محافظة الحجة.

زار الخبراء موقع الحادثة واجتمعوا بناجين وأقرباء ضحايا الغارة الجوية التي شُنت في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 خلال عزاء لوالد وزير الداخلية في سلطات الأمر الواقع في القاعة الكبرى في مدينة صنعاء. أسفرت الضربات عن مقتل 137 رجلًا على الأقل وجرح 671 رجلًا و24 طفلًا. لحظة وقوع الهجوم، كانت القاعة الكبرى وهي أكبر صالة في صنعاء مليئة بالمُعزّين علمًا أنها تتّسع لحوالي ألف شخص. وكان بين الحضور قادة سياسيين وعسكريّين موالين للحوثيين وللرئيس السابق صالح، إلّا أن الأغلبية الساحقة كانت من المدنيين. وفقًا للفريق المشترك لتقييم الحوادث، جاء هذا الاستهداف نتيجة لمعلومات مخابراتية خاطئة أوردتها السلطات اليمنية وأن هذه الضربة شُنت من دون موافقة ملائمة أو بما ينافي إجراءات التحالف بما في ذلك التدابير الاحترازية. وبناءً على الظروف بما في ذلك الإعلان المسبق والعلني عن طبيعة هذا العزاء إلى جانب توقيت الضربة، كان من المفترض أن يكون المعنيون في التحالف مدركين لخطر وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين جراء هذه الضربة. بالتالي فإنّ الأثر غير التناسبي على المدنيين والذي يفوق أي ميزة عسكرية مكتسبة من هذه الضربة كان قابلًا للتوقع. ما من أدلةٍ تشير إلى أن التحالف اتخذ أي تدابير وقائية لمنع أو تقليص عدد الضحايا المدنيين أو الحد من الضرر اللاحق بالأهداف المدنية. وأصرّ الناجون وأقرباء الضحايا الذين تحدثوا إلى الخبراء على المطالبة بسَوق المرتكبين إلى العدالة ودفع تعويضات مالية. على حدّ علم الخبراء، لم يتحقق أي من هذين الأمرين.

أما بالنسبة إلى الضربة الجوية التي استهدفت مستشفى عبس في 15 آب/ أغسطس 2016، فتفيد المعلومات التي اطّلع عليها فريق الخبراء أن غارات جوية كانت قد وقعت في اليوم نفسه على بعد 10 إلى 15 كلم من المستشفى المذكور وأن الطاقم الطبي كان يتحضر لاستقبال ضحايا هذه الغارات. عند الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر، وصلت آلية إلى مجمّع المستشفى وفي غضون دقائق، وقعت غارةٌ جوية على المستشفى قُرب مدخل الطوارئ حيث كانت الآلية متوقفة وفيها عشرات المرضى ومقدمي الرعاية الصحية الذين ينتظرون العلاج. أفادت منظّمة أطباء بلا حدود عن مقتل 19 شخصًا بينهم 5 أطفال وإصابة 24 آخرين بينهم 4 أطفال نتيجةً لهذا الهجوم. إشارة إلى أن المنظمة كانت قد زودت التحالف بحيثيات المستشفى في وقت سابق. أفاد الفريق المشترك لتقييم الحوادث بأن قوات التحالف كانت لـ"تعتذر عن الخطأ غير المتعمّد وتقدّم المساعدة الملائمة للمتضررين وتجري تحقيقًا مع الأشخاص المسؤولين عن الحادثة للنظر في ما إذا كانوا قد انتهكوا

[80] www.youtube.com/watch?v=l38aLG9l_ec.

قواعد الاشتباك المعتمدة واتخذوا الاجراءات المناسبة في هذا الإطار."[81] يثير هذا الهجوم قلقًا جديًا بشأن التناسب والوقاية. ومن المستبعد أن تكون الميزة العسكرية المكتسبة من قصف بضع مقاتلين محتملين كانوا في الآلية متناسبًا مع الضرر المُحتّم وعدد الضحايا المدنيين الناجمين عن ضرب مرفقٍ طبي محمي.

بناءً على المعلومات المتوفرة، لم يحدد الخبراء تغييرات هامة في طريقة عمل التحالف. حيث أنه في العام المنصرم استمرت الضربات الجوية بضرب الأسواق والمباني السكنية والعربات المدنية والقوارب المدنية وحفلات الأعراس. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في الفترة الممتدة من 1 تموز / يوليو 2017 وحتى 30 حزيران / يونيو 2018، ، قُتل ما لا يقل عن 1114 مدنيًا جراء الغارات الجوية، من بينهم 604 رجل و 122 امرأة و 388 طفلًا، وأصيب 1002 آخرين من بينهم 629 رجلًا و91 امرأة و282 طفلًا.

كما كان الحال في السنوات السابقة، فإن الزيادة الملحوظة في كثافة الحملة الجوية وفي عدد الإصابات من المدنيين بدت مرتبطة بالتطورات الاستراتيجية، مثل إطلاق الحوثيين لصاروخ على الرياض في 4 تشرين الثاني / نوفمبر 2017، وكان الصاروخ الأول الذي أطلقوه ضد العاصمة السعودية، وسقوط تحالف الحوثيين مع صالح في أوائل ديسمبر / كانون الأول 2017. في الشهر الذي يفصل بين هذين التطورين سجّل مشروع بيانات اليمن أكثر من 900 غارة جوية، حيث كان ذاك الشهر أحد أكثر الفترات دموية في الحملة الجوية، إذْ قُتل 465 مدنياً جراء الضربات الجوية، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وصلت الغارات الجوية والإصابات الى ذروتها لمرةٍ ثانية بعد إطلاق الحوثيين لسبعة صواريخ على المملكة العربية السعودية في 25 آذار / مارس 2018، هذا كما تم تنفيذ تغييرات هامة في القيادة العسكرية للتحالف والقوات المسلحة اليمنية (راجع الملحق 1). حيث أنه وفقاً لمشروع بيانات اليمن نُفِّذت حوالي 400 غارة جوية في نيسان/ أبريل 2018، ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن 200 مدني.
أعطى الخبراء أولويةً للتحقيق في الحوادث التي وقعت منذ آب/ أغسطس 2017، وهذا لتناول المستجدات التي حدثت بعد آخر تقرير عام للمفوضية. على الرغم من أن الحوادث التي تم التحقيق فيها ما هي إلا عيّنة صغيرة من الدمار الذي تسببت به الغارات الجوية، إلا أن تقصي الحقائق المفصَّل الذي أجراه الخبراء للتحقيق في هذه الحوادث سمح لهم باكتساب معرفة أكثر عمقاً بممارسات التحالف.

الحوادث التي تم التحقيق فيها

الإصابات المدنية	الموقع	التاريخ
قتل ما لا يقل عن 39 مدنياً من بينهم 8 أطفال وإمرأة. كما جُرح 25 آخرين من بينهم على الأقل 6 أطفال وامرأة	منطقة بيت الأثري، ومنطقة أرحب، ومحافظة صنعاء	23 أب 2017
قتل ما لا يقل عن 15 مدنياً من بينهم 6 أطفال و3 نساء. كما جُرح 25 آخرين من بينهم 5 أطفال و 4 نساء	فج عطان في صنعاء	25 أب 2017

[81] http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1567351

قتل ما لا يقل عن 31 مدنياً ذكراً من بينهم 6 صبيان، و جرح 24 ذكراً من بينهم 6 صبيان.	اوتيل سوق الليل في صعدة	1 نوفمبر 2017
قتل ما لا يقل عن 11 مدنياً جميعهم رجال. كما جُرح رجل مدني واحد.	قارب صيد في الحديدة	11 نوفمبر 2017
قتل ما لا يقل عن 42 محتجزاً مدنياً ذمن الذكور من بينهم 8 اطفال.	الكلية العسكرية في صنعاء (استُخدمت كمرفق احتجاز)	13 ديسمبر 2017
قتل ما لا يقل عن 12 مدنياً من بينهم على الاقل 3 اطفال و3 نساء، وجرح 7 أخرين.	منزل مدني في صعدة	20 ديسمبر 2017
قتل ما لا يقل عن 36 مدنياً ذكرا من بينهم 9 اطفال وجرح 46 رجلا.	سوق محصيص في تعز	26 ديسمبر 2017
قتل ما لا يقل عن 12 مدنياً من بينهم على الاقل 10 اطفال وامرأتان، وجرح حوالي 15 مدنيا.	مدينة الصالح في الحديدة (مجمع سكني للنازحين)	3 ابريل 2018
قتل ما لا يقل عن 23 مدنياً ذكراً من بينهم على الاقل 8 صبيان وجرح اكثر من 60 مدنيا ذكرا من بينهم 29 صبي.	حفل زفاف في حجة	22ابريل 2018
قتل ما لا يقل عن 4 مدنياً ذكراً من بينهم 2 اطفال وجرح 25 أخرين، من بينهم 3 أطفال.	قارب صيد في الحديدة	22مايو 2018
قتل ما لا يقل عن 9 مدنياً ذكرا من بينهم على الاقل 2 اطفال، وجرح 10 مدنيين أخرين من بينهم 3 أطفال.	شارع الباصات في الحديدة	26 يونيو 2018

الخلاصة

تماشيًا مع ما تم شرحه في الفقرات من 37 إلى 39 من التقرير، تثير الحوادث الـ11 التي حقق فيها الخبراء قلقًا جديًا حول إجراءات الاستهداف التي يطبقها التحالف. في حال تواجد أخطاء في عملية الاستهداف تؤدي إلى إلغاء الحماية التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني، قد ترقى هذه الأخطاء إلى انتهاكات ويمكن تبعًا للظروف أن تشكل جرائم حرب من قبل أفراد على كل المستويات سواء في الدول الأعضاء في التحالف أو في الحكومة بما في ذلك المسؤولين المدنيين.